سلطنة عمان
المجلس الأعلى للتخطيط
الأمانة العامة
Sultanate of Oman
Supreme Council for Planning
The General Secretariate

موجز
خطة التنمية الخمسية التاسعة
(٢٠١٦ - ٢٠٢٠م)

الخطة الخمسية
2020-2016

خطة تبنى على الانجازات وتؤسس للمستقبل

ذو الحجة ١٤٣٧هـ – سبتمبر ٢٠١٦م



حضرة صاحب الجلاله السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه

« التنمية ليست بغاية في حد ذاتها ، وإنما هي من أجل بناء الإنسان الذي هو أداتها وصانعها ، ومن ثم ينبغي ألا تتوقف عند مفهوم تحقيق ثروة مادية وبناء اقتصاد متنوع ، بل عليها أن تتعدى ذلك إلى تكوين المواطن القادر على الإسهام بجدارة ووعي في مسيرة النماء والبناء الشامل ، وذلك من خلال تطوير قدراته الفنية والمهنية وحفز طاقاته الإبداعية والعلمية ، وصقل مهاراته المتنوعة ، وتوجيه كل ذلك نحو خدمة الوطن ، وسعادة المواطنين».

من الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلاله السلطان المعظم - حفظة الله ورعاه - في مؤتمر (الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني: عمان ٢٠٢٠)يونيو ١٩٩٥م

تقديم

خطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦- ٢٠٢٠م): المضي قدما في سياسة التنويع الاقتصادي والتكيف مع المتغيرات

يقدم هذا الكتيب موجزا للملامح العامة لخطة التنمية الخمسية التاسعة، وذلك تحقيقا لتوسيع دائرة المشاركة في تتبع التطورات الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة. ولقد تزامن إعداد هذه الخطة مع مرحلة هامة في مسيرة النهضة المباركة ، والتي احتفلنا بعيدها الخامس والأربعين في نوفمبر الماضي، كما تم تتويج هذه الأعمال بصدور المرسوم السامي رقم (١/ ٢٠١٦م) بإعتماد هذه الخطة (مرفق ١). إن تواتر هذه الحلقات من العمل على مدى ما يقرب من خمسة عقود إن دل على شيء فإنما يدل على الاستمرارية في جهود التخطيط والتنمية في إطار من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تنعم به السلطنة في ظل القيادة الحكيمة

لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم– حفظه اللّه ورعاه– وأدام عليه موفور الصحة والعافية.

إن خطة التنمية الخمسية التاسعة تكتسب أهمية خاصة نظراً لكونها الخطة المكملة للرؤية المستقبلية ٢٠٢٠م، وهي تمهد لإعداد الرؤية طويلة الأجل (عمان ٢٠٤٠م)، ولقد تواكب إعداد الخطة مع مجموعة من التغيرات الإقليمية والدولية، والتي يأتي في مقدمتها التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية، وعدم استقرار الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة، ودخول الاقتصاد العالمي في موجة من الركود أثر تراجع معدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء، وهو ما تطلب أن يكون لهذه الخطة خصوصية في منهجية إعدادها وتحديد أهدافها ،بما يمكنها من البناء على ما تم تحقيقه في الخطط السابقة لإحداث نقلة نوعية وكمية في قطاعات التنويع الاقتصادي، وإنشاء مشاريع انتاجية مولدة لفرص العمل، وإيجاد مصادر لتعزيز موارد الدولة غير النفطية، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، على أن يصب ذلك كله في تحقيق رفاه المواطن العماني الذي هو أداة التنمية وغايتها.

لقد جاءت أهداف ومرتكزات الخطة نتيجة لتقييم الأداء في الماضي– ما تم من إنجازات في إطار الرؤية المستقبلية ٢٠٢٠م، والخطة الثامنة– وكذلك

الحوار مع الأطراف الفاعلة، وبصفة خاصة الوزارات والهيئات الحكومية، لضمان انعكاس استراتيجياتها طويلة المدى في أهداف الخطة ، وكذلك الحوار مع الشباب والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني، كما تم الاستعانة بالدراسات التي قامت بها المنظمات الدولية ودوائر البحث العالمية ودور الخبرة المتخصصة ، كما كان نصب أعيننا التقارير الدولية التي ترصد ترتيب السلطنة وفق المؤشرات العالمية المقارنة. ولأجل اعطاء موضوع التنويع الاقتصادي الاهمية التي تمكن من تحقيق معدلات تنمو بوتيرة اسرع فقد تم تحديد خمسة قطاعات واعدة وهي: الصناعة التحويلية، النقل والخدمات اللوجستية ، السياحة، الثروة السمكية والتعدين.

وما كان لهذا الجهد في إعداد الخطة الخمسية التاسعة أن يتكامل إلا بإستحداث منهجية جديدة في التخطيط، ووضع آليات قادرة على التنفيذ ، ومن هذا المنطلق فقد اعتمدت الخطة على تطوير سيناريوهات متعددة لمسار الاقتصاد العماني تحسبا للتغيرات المحلية و الإقليمية والعالمية، وكذلك اعتماد أسلوب « الخطة الدوارة» و « الموازنة الصفرية» لضمان كفاءة استخدام الموارد المالية وتوجيهها لتحقيق أهداف الخطة، كما تم البدء في إنشاء آلية متكاملة للمتابعة والتقييم استرشادا بالتجارب الدولية الناجحة، وإيمانا بأن سلامة التنفيذ هو المعيار الأساسي في تقييم الخطة.

لقد كان نبراسنا ، ولا يزال هو الاهتداء بتوجيهات صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، والتي أجملها في اجتماع مجلس الوزراء الموقر (٢٦ إبريل ٢٠١٦م) بأهمية « المضي قدما في سياسة التنويع الاقتصادي وإيجاد مصادر أخرى مستدامة للدخل بما يؤدي إلى التكيف مع جميع المتغيرات» والتأكيد على « ضرورة المحافظة على ما تحقق من انجازات ومواصلة تطوير القدرات وتأهيل الكوادر العمانية لتحقيق انطلاقة إنتاجية في كافة القطاعات من خلال الاستفادة المثلى من الموقع الجغرافي الفريد للسلطنة والعمل على تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية للمشاريع الانتاجية ذات النفع العام التي توفر المزيد من فرص العمل للمواطنين وتحقق مردوداً مجزيا على الاقتصاد»

وإننا إذ نقدم هذا الكتيب نأمل من العلي القدير أن يبارك الجهود المخلصة التي تسعى إلى التغلب على التحديات وتحقيق الطموحات، في ظل القيادة الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم– حفظه الله ورعاه– إنه نعم المولى ونعم النصير.

الأمانة العامة
للمجلس الأعلى للتخطيط

المحتويات

تقديم ٤

منهجية الخطة وخصوصيتها ١٤

اولاً : المحاور الحاكمة لإعداد الخطة ١٧

ثانياً: خطة تقوم على الحوار مع الأطراف الفاعلة ، وتسترشد بالتجارب العالمية الناجحة ٢٠

ثالثاً: خطة تؤسس على المنجزات المحققة ، وتستجيب للتحديات المستقبلية ٢٢

* تقييم الأداء في تنفيذ أهداف الرؤية ٢٠٢٠ ، والخطة الخمسية الثامنة ٢٢
* رسم خريطة للتحديات التي تستجيب لها الخطة ٢٩

رابعا : الاستجابة للتحديات: الأهداف والمرتكزات لخطة التنمية الخمسية التاسعة ٣٢

١ – استدامة النمو الاقتصادي في عالم متغير ٣٢

٢ – التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية ٤٢

٣ – توفير فرص عمل منتجة ومجزية للمواطنين ٥٢

٤ – تنمية القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار ٥٧

٥ – التركيز على التنمية الاجتماعية الشاملة ٦٤
٦ – تعزيز الدور المحوري للشباب ٦٦
٧ – تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية ٦٧
٨ – تنمية المحافظات والمجتمعات المحلية ٦٨
٩ – تفعيل واثراء الحياة الثقافية وتعزيز دور المواطنة والهوية ٧٠
١٠ – تعزيز الاستدامة البيئية و مواجهة المخاطر الطبيعية ٧١
١١ – تطوير الاداء الحكومي ٧٢

خامسا : من التخطيط الى التنفيذ ٧٥
١ – تطوير آلية لتحقيق كفاءة التنفيذ و الأداء ٧٥
٢ – الخطة الدوارة والموازنة الصفرية ٧٦
٣ – إرساء قواعد حاكمة للبرنامج الاستثماري كمحرك للنمو ٧٧
٤ – إجراء تقييم لمنتصف الخطة الخمسية التاسعةً ٨١
٥ – المتابعة والتقييم ٨١
٦ – تطوير استراتيجية وطنية للمعلومات ٨٢
٧ – مراجعة الإطار التشريعي ٨٢
سادساً: خاتمة ٨٣
المرفقات: ٨٦
١ – المرسوم السلطاني رقم ١/ ٢٠١٦ باعتماد خطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦ / ٢٠٢٠م)

محتوى الجداول

البيان	رقم الصفحة
جدول رقم (١)	٣٧
البرنامج الإستثماري لخطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠م)	
جدول رقم (٢)	٣٨
تحليل مقارن لأهم مؤشرات الاداء الاقتصادي خلال الخطة الثامنة والتاسعة	
جدول رقم (٣)	٤٠
أهم الافتراضات ومؤشرات الاداء الاقتصادي خلال سنوات الخطة التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠)	
جدول رقم (٤)	٤١
التقديرات المالية لخطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠م)	
جدول رقم (٥)	٥١
تقدير الاستثمارات المتوقعة في القطاعات الاستراتيجية في خطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠م) من القطاعين العام والخاص	
جدول رقم (٦)	٥٤
متطلبات القوى العاملة خلال خطة التنمية الخمسية التاسعة التوزيع القطاعي للعمالة ٢٠١٥ و ٢٠٢٠(%)	

محتويات الاشكال البيانية

البيان	رقم الصفحة
جدول رقم (٧)	٦٠
ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية ٢٠١٥/٢٠١٦م	
جدول رقم (٨)	٦١
مؤشرات التنافسية للسلطنة الصادرة ضمن التقرير العالمي للتنافسية	
شكل رقم (١)	١٥
الخطة الخمسية التاسعة هي المكملة للرؤية المستقبلية ٢٠٢٠م، وتمهد لإعداد الرؤية المستقبلية (عمان ٢٠٤٠م)	
شكل رقم (٢)	٣٣
التقلبات في سعر النفط (المحرك الرئيسي للاقتصاد العماني)	
شكل رقم (٣)	٣٥
تطوير السيناريوهات المتعددة لمسار الاقتصاد العماني خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة	
شكل رقم (٤)	٤١
مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦– ٢٠٢٠م)	

شكل رقم (٥) ٤٤

المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس ٢٠١٠)

شكل رقم (٦) ٤٦

القطاعات التي تم تحليلها خلال مرحلة إعداد الخطة الخمسية التاسعة

شكل رقم (٧) ٤٨

التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العماني

شكل رقم (٨) ٤٩

مستهدفات القطاعات الواعدة في الخطة الخمسية التاسعة

شكل رقم (٩) ٥٦

الاستراتيجية الوطنية للتشغيل: استهداف الفئات المتوسطة في هرم التشغيل(توزيع العمالة الوافدة حسب المجموعات المهنية في ٢٠١٤م)

شكل رقم (١٠) ٦٢

ترتيب سلطنة عمان في تقرير «ممارسة أنشطة الاعمال» ٢٠١٦(من ١٨٩ادولة)

شكل رقم (١١) ٦٣

العوامل التي تحد من تحسين بيئة الأعمال

شكل رقم (١٢) ٦٩

آلية اختيار وتنفيذ المشروعات التنموية على مستوى المحافظات

شكل رقم (١٣) ٧٤

المستهدفات المالية و الاقتصادية الرئيسية التي تتضمنها الخطة

شكل رقم (١٤) ٧٧

تطور معدلات الصرف الفعلي والمخطط خلال الخطط الخمسية

شكل رقم (١٥) ٧٩

إطار آلية توزيع الاعتمادات الإنمائية

منهجية الخطة وخصوصيتها

تكتسب خطة التنمية الخمسية التاسعة أهمية خاصة نظراً لكونها الخطة المكملة للرؤية المستقبلية ٢٠٢٠م، وهي تمهد لإعداد الرؤية طويلة الأجل(عمان ٢٠٤٠). ولقد تواكب إعداد الخطة مع مجموعة من التغيرات الإقليمية والدولية، يأتي في مقدمتها التقلبات الحادة في أسعار النفط، وتواتر موجات الصراع والتقلبات السياسية العنيفة في العديد من البلاد العربية، ودخول الاقتصاد العالمي في موجة من الركود إثر تراجع معدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة والناشئة على السواء. وهو ما تطلب أن يكون لهذه الخطة خصوصية في منهجية إعدادها وتحديد أهدافها، بما يمكنها من البناء على ما تم تحقيقه في الخطط السابقة، لإحداث نقلة نوعية وكمية في قطاعات التنويع الاقتصادي، وإنشاء مشاريع انتاجية مولدة لفرص العمل، وإيجاد مصادر لتعزيز موارد الدولة المالية غير النفطية وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، على أن يصب ذلك كله في تحقيق رفاه المواطن العماني الذى هو أداة التنمية وغايتها .

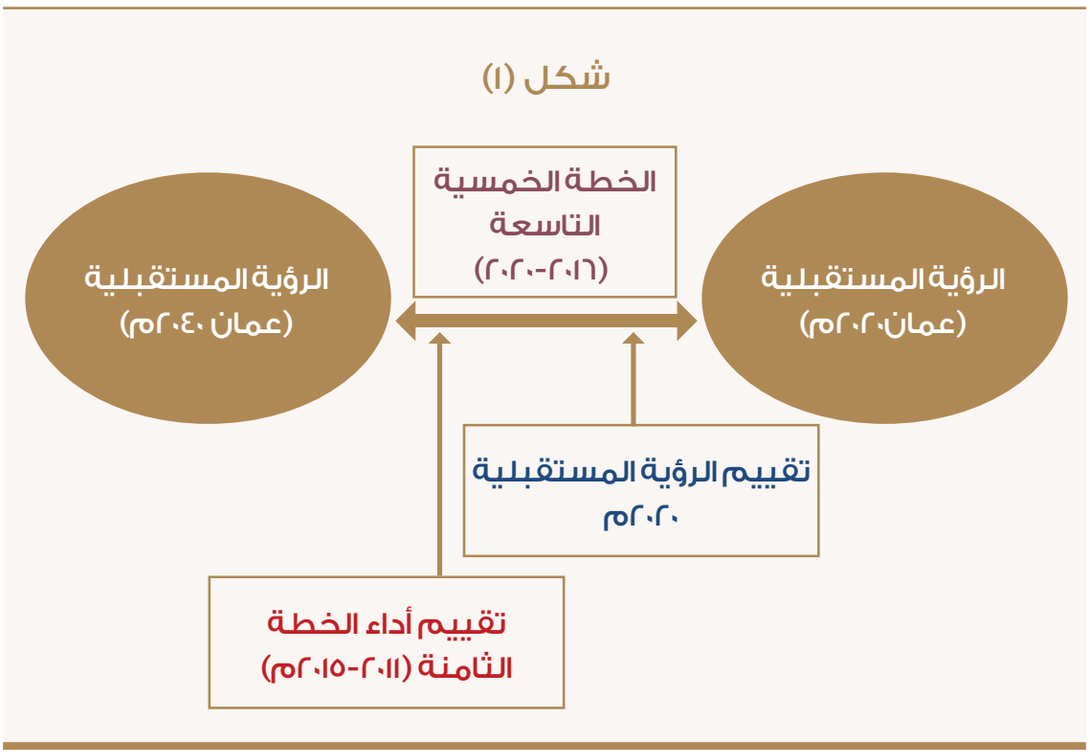
وتستهدف الخطة الاستجابة لهذه التحديات عبر أربع تحولات رئيسية، هي:

- التحول في هيكل الاقتصاد العماني من اقتصاد يعتمد أساسا على مصدر واحد وهو النفط إلى اقتصاد متنوع ،وذلك بتوسيع القاعدة الانتاجية لتشمل القطاعات الواعدة التي تتمتع فيها السلطنة بميزة نسبية واضحة.

- التحول في محركات النمو بتمكين الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي من القيام بدور رائد مع تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعمل الحكومة على خلق المناخ الداعم لنمو اقتصاد قادر على المنافسة.

الخطة الخمسية التاسعة هي المكملة للرؤية المستقبلية ٢٠٢٠م ، وتمهد لإعداد الرؤية المستقبلية (عمان ٢٠٤٠م)

شكل (١)



- التحول في إدارة المالية العامة لتكون أكثر فاعلية وأكثر انضباطا وذلك بترشيد الانفاق وزيادة الايرادات غير النفطية.

- التحول في هيكل سوق العمل بإحداث نقلة نوعية في تأهيل المواطن العماني، وخاصة الشباب، ليقوم بدور رئيسي في التحول من العمل الحكومي إلى العمل الحر المنتج.

وفي هذا الاطار ، وتحقيقاً لمبدأ الحوار الذي واكب عملية إعداد الخطة ، فقد شرعت الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط بإصدار هذا الكتيب الذي يتناول الجوانب الهامة للخطة، وذلك لضمان مشاركة المجتمع بفئاته المختلفة في متابعة أعمال الخطة والتفاعل مع الافكار الواردة بها. ويكتسب موضوع هذا الكتيب أهمية خاصة نظراً لما تستهدفه خطة التنمية الخمسية التاسعة من ترسيخ دعائم التنمية المستدامة في ظروف متغيرة .

ويتناول الكتيب ، خمسة محاور رئيسية، يلقي كلَ منها الضوء على جانب من الجوانب التي تم التركيز عليها في إعداد الخطة بدءاً من تحديد العوامل الحاكمة لإعداد الخطة ، ثم الاشارة إلى تطبيق مبدأ الحوار مع الاطراف الفاعلة، وبصفة خاصة الوزارات والهيئات الحكومية لضمان انعكاس استراتيجياتها طويلة المدى في أهداف الخطة، وكذلك الحوار مع الشباب والقطاع الخاص والأكاديميين ومؤسسات المجتمع المدني ، وما تمخض عن ذلك من تحديد للتحديات المستقبلية في فترة الخطة إستناداً إلى تقييم أداء الاقتصاد العماني في الفترات السابقة ، ويأتي بعد ذلك تقديم لبعض الجوانب المستحدثة في منهجية إعداد الخطة، واخيراً إعطاء أهمية خاصه لموضوع خطة التنفيذ وآلياتها وكذلك أساليب المتابعة والتقييم لما يتضمنه ذلك من ضرورة تضافر الجهود حتى تبلغ الخطة أهدافها المنشودة.

اولاً : المحاور الحاكمة لإعداد الخطة

انطلقت أعمال إعداد الخطة من خمس ركائز أساسية، وهي:

- **الاستجابة الفعالة للتوجيهات السامية**، والتي يأتي في مقدمتها «ضرورة أن تركز الحكومة «في خططها المستقبلية على التنمية الاجتماعية خاصة في جوانبها المتعلقة بمعيشة المواطن، وذلك بإتاحة المزيد من فرص العمل وبرامج التدريب والتأهيل ورفع الكفاءة الانتاجية والتطوير العلمي والثقافي والمعرفي» ،وكذلك « أهمية الاستمرار في مراعاة البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي لدى الإعداد للخطط القادمة وخاصة فيما يتعلق بتهيئة فرص العمل للشباب». ولقد جاءت الخطة ترجمة لهذه التوجيهات السامية، ليس فقط في توجهاتها الاستراتيجية، وإنما أيضا في شكل خططها وبرامجها ومشاريعها التنفيذية.

- **الاسترشاد بنتائج تقييم ما تم انجازه من أهداف الرؤية المستقبلية ٢٠٢٠م، والخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١ - ٢٠١٥م).**

- **مواجهة التقلبات في أسعار النفط ، المحرك الأساسي للنمو في الاقتصاد العماني، حيث تراجعت الأسعار العالمية** للنفط بحوالي ٦٧٪ عند إعداد الخطة، مقارنة بالأسعار السائدة قبل يونيو ٢٠١٤م. **ومن هنا فقد انتهجت الخطة منهج « التخطيط في ظل عدم اليقين»** وذلك تحوطاً للتقلبات في أسواق النفط العالمية وما يستوجبه ذلك من تغيير في منهجية إعداد تقديرات الخطة واعتماد عدد من السيناريوهات

البديلة بدلا من افتراض مسار وحيد كما كان عليه الحال في الخطط السابقة التي شهدت الارتفاع في سعر النفط.

- **الحفاظ على معدل نمو حقيقي سنوي للناتج المحلي الإجمالي** في حدود ٣٪ في المتوسط خلال فترة الخطة، وذلك حتى يتسنى الحفاظ على مستوى الدخل الحقيقي للمواطن العماني .

- **مواكبة التطورات في المواثيق التنموية الدولية**، وفي مقدمتها « أجندة ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة»، والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ سبتمبر ٢٠١٥م، وبصفة خاصة ما نص عليه الهدف رقم ٨ الذي يشير إلى ضرورة « تعزيز النمو الاقتصادي المضطرد والشامل والمستدام للجميع، والتشغيل الكامل والمنتج، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع». ولوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ، كان الهدف الرئيسي للخطة هو تحقيق التحول من اقتصاد معتمد على مورد رئيسي واحد وهو النفط إلى اقتصاد متنوع تسهم فيه قطاعات واعدة أخرى، وذلك للتقليل من تداعيات الصدمات الخارجية التي تترتب على تقلبات الأسعار في أسواق النفط العالمية.

منطلقات إعداد الخطة

- انطلقت أعمال إعداد الخطة من خمس محاور أساسية وهي:

١	الاستجابة الفعالة للتوجيهات السامية، والتي يأتي في مقدمتها ضرورة الاستمرار في مراعاة البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بتهيئة فرص العمل للشباب
٢	نتائج تقييم ما تم إنجازه من اهداف الرؤية المستقبلية ٢٠٢٠ والخطة الخمسية الثامنة
٣	مواجهة التقلبات في أسعار النفط – وذلك بإتباع منهج (التخطيط في ظل عدم اليقين) واعتماد عدد من السيناريوهات البديلة
٤	الحفاظ على معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن (٣٪) سنويا، حتى يتسنى الحفاظ على مستوى الدخل الحقيقي للمواطن العماني.
٥	مواكبة التطورات في المواثيق التنموية الدولية : تنفيذ أجندة ٢٠٣٠م لتحقيق التنمية المستدامة

ثانياً: خطة تقوم على الحوار مع الأطراف الفاعلة ، وتسترشد بالتجارب العالمية الناجحة

للتأكد من مدى مصداقية أهداف ومرتكزات الخطة، وكذلك السياسات القطاعية المقترحة، وتعظيم الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، فقد تم تنظيم العديد من الحلقات النقاشية وورش العمل، كالتالي:

- **حلقات نقاشية** امتدت على أكثر من٤٠ حلقة ، استهدفت التعرف على مرئيات مختلف الوزارات والهيئات فيما يتعلق بالأهداف والمرتكزات المقترحة للخطة، المكونات القطاعية، الخطط الخاصة بإدارة الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، البرنامج الاستثماري، تنمية المحافظات، القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي، سياسات التشغيل وبرامج التعمين والشباب.
- **تنظيم خمس ورش عمل** بمشاركة خبراء دوليين ومنظمات الأمم المتحدة ، للوقوف على التجارب الدولية الناجحة واستخلاص الدروس المستفادة الملائمة لظروف السلطنة.

- **الحوار مع الجهات المسئولة عن الإستراتيجيات القطاعية** طويلة المدى، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالقطاعات الواعدة التي سوف تشملها الخطة، وهى الصناعة التحويلية، النقل والخدمات اللوجستية ، السياحة، الثروة السمكية، التعدين. كما شملت حلقات الحوار القطاعات الهامة الأخرى وفي مقدمتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التعليم ، الصحة، الزراعة والبيئة. وقد استهدف هذا الحوار إيجاد ارضية مشتركة بين الاستراتيجيات القطاعية وأهداف الخطة الخمسية التاسعة.

- **تنظيم عدة ورش عمل مع الشباب العماني** لمعرفة تطلعاتهم،وموائمة اهداف الخطة لمواجهة اهم التحديات التي تواجه هذا القطاع الهام.

منهجية إعداد الخطة الخمسية التاسعة:
خطة تقوم على الحوار مع الأطراف الفاعلة ، وتسترشد بالتجارب الدولية الناجحة.

دراسات تقييم الأداء الاقتصادي	حلقات نقاشية امتدت لأكثر من ٤٠ حلقة	الحوار مع الجهات المسئولة عن الاستراتيجيات القطاعية طويلة المدى	ورش عمل بمشاركة خبراء دوليين ومنظمات الأمم المتحدة	التواصل مع الشباب	سيناريوهات الخطة
• الدراسات المعدة من قبل البنك الدولي وجامعة السلطان قابوس • تقييم منتصف فترة خطة التنمية الخمسية الثامنة • دراسة التنويع الاقتصادي • تقييم مناخ الاستثمار • تقييم منتصف فترة الرؤية المستقبلية ٢٠٢٠	• التعرف على مرئيات الوزارات والهيئات المختلفة فيما يتعلق بالأهداف والمرتكزات المقترحة للخطة، المكونات القطاعية، الخطط الخاصة بإدارة الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، البرنامج الاستثماري، تنمية المحافظات، القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي، سياسات التشغيل وبرامج التعمين والشباب.	• وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالقطاعات الواعدة التي سوف تشملها الخطة وهى الصناعة التحويلية، الخدمات اللوجستية والنقل، السياحة، الثروة السمكية، التعدين. •كما شملت حلقات الحوار القطاعات الهامة الأخرى وفي مقدمتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصحة، الزراعة، البيئة	• تنظيم خمس ورش عمل بمشاركة خبراء دوليين ومنظمات الأمم المتحدة ، وذلك للوقوف على التجارب الدولية الناجحة واستخلاص الدروس المستفادة التي تلائم ظروف السلطنة	• تنظيم عدة ورش عمل مع الشباب العماني لمعرفة تطلعاتهم ومواءمة الخطة لمواجهة أهم تحديات الشباب العماني	• نظراً للمتغيرات الدولية والإقليمية وخاصة تلك المتعلقة بالتقلبات في سوق النفط العالمي ، فقد شملت اعمال الإعداد للخطة على رسم سيناريوهات مختلفة يقوم كلٌ منها على افتراض سعر معين للنفط وكمية معينة للانتاج • اعتمد إعداد السيناريوهات على نموذج استشرافي أعد خصيصاً للاقتصاد العماني بالتعاون مع البنك الدولي

ثالثاً: خطة تؤسس على المنجزات المحققة، وتستجيب للتحديات المستقبلية

بما أن خطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠م) تمثل آخر حلقة في خطط الرؤية المستقبلية (عمان ٢٠٢٠) وتمهد للرؤية المستقبلية (عمان ٢٠٤٠)، فقد كان من الضروري أن يسبق إعدادها إجراء تقييم شامل لأداء الاقتصاد العماني خلال الخطط التنموية السابقة والتعرف على ما تم تحقيقه من أهداف تم صياغتها في الرؤية المستقبلية (عمان ٢٠٢٠)، وذلك بهدف التعرف على مصادر القوة والتحديات التي ينبغي مواجهتها. ولقد تم ذلك من خلال تقييم شاركت فيه بعض المؤسسات الدولية (البنك الدولي) ، ومؤسسات أكاديمية متخصصة (جامعة السلطان قابوس) وأكاديميون وخبراء محليون وأجانب. كما تم إشراك شرائح مجتمعية واسعة، شملت مؤسسات المجتمع المدني وتلك المعنية بالشباب والمرأة ، إضافة إلى الوزارات والهيئات الحكومية وذلك بهدف أن تأتي هذه الخطة معبرة عن تطلعات كافة شرائح المجتمع وللتأكد من مدى مصداقية أهدافها ومرتكزاتها .

تقييم الأداء الكلي لخطة التنمية الخمسية الثامنة (٢٠١١-٢٠١٥م) والرؤية المستقبلية (عمان ٢٠٢٠):

حددت الرؤية المستقبلية (عمان ٢٠٢٠م) عدداً من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال خطط التنمية الخمسية لجعل الاقتصاد العماني اقتصاداً متنوعاً ومستداماً وذلك من خلال:

- تهيئة مناخ اقتصادي كلي مستقر ومستدام.
- ضمان إستقرار دخل الفرد عند مستواه لعام ١٩٩٥م كحد أدنى والسعي

لمضاعفته بالقيمة الحقيقة بحلول عام ٢٠٢٠م، وذلك بهدف الرفع من مستوى معيشة المواطن.

- توفير الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم، وتنمية الموارد البشرية، من خلال تدريب المواطنين وتنمية مهاراتهم.
- تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنويع الاقتصادي والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية للسلطنة.
- تنمية القطاع الخاص حتى يتميز بالفعالية والقدرة على المنافسة والمساهمة بصورة أكبر في الاقتصاد الوطني.
- تحقيق التوازن في التنمية بين مختلف مناطق السلطنة لضمان استفادة كافة المواطنين من ثمار التنمية.
- المحافظة على المكتسبات التي تحققت منذ بداية عهد النهضة المباركة في عام ١٩٧٠م وحتى عام ١٩٩٥م.

ولعل من أهم ما يحسب للرؤية المستقبلية(عمان ٢٠٢٠م)، أنها نجحت في تحديد الأولويات العامة الصحيحة المتمثلة في : الاستقرار الاقتصادي المستدام، التنويع الاقتصادي ، تنمية الموارد البشرية ، وتنمية القطاع الخاص . وقد كان دور التقييم هو الوقوف على مدى تحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع.

وبما أن خطة التنمية الخمسية الثامنة التي انتهت بنهاية عام ٢٠١٥م، وهو العام الذى يسبق بداية الخطة الخمسية التاسعة، فمن المناسب

أن نستعرض أولاَ أهم مؤشرات الأداء فيها للتعرف على ما تم إنجازه من أهداف الرؤية المستقبلية ٢٠٢٠ حتى نتمكن من التقييم الشامل للرؤية المستقبلية حتى نهاية عام ٢٠١٥م وقبل بداية الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦م – ٢٠٢٠م)، ومن ثم تحديد التحديات التي نواجهها في إطار هذه الخطة والتعرف على الجوانب التي تتطلب المزيد من العمل سعياً لإستكمالها. يستخلص من التقييم الذى تم إجراؤه لأداء الخطة الخمسية الثامنة، بأن أداء الخطة كان جيداَ بالرغم من الظروف الخارجية غير المواتية خاصة منذ منتصف العام ٢٠١٤م، والتي تمثلت في الإنخفاض الكبير في الأسعار العالمية للنفط، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، حيث تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد الوطني خلال فترة الخطة بمعدل سنوي يقدر متوسطه بنحو (٣,٧ ٪) بالأسعار الجارية، و (٣,٣٪) بالأسعار الثابتة مقارنة بالمعدلات المخططة والمقدرة بنحو (٦,٠ ٪) بالأسعار الجارية و (٤,٦٪) بالأسعار الثابتة. ويجدر بالذكر أن معدلات النمو في الاقتصادات الأخرى تبلغ (١,٧٪) في الدول المتقدمة و (٣,٣٪) في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وهو ما يشير إلى أن أداء السلطنة مازال في حدود المعدلات الاقليمية والدولية.

وفي إطار تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني خلال فترة الخطة الثامنة، فقد نمت الأنشطة غير النفطية بوتائر أسرع من نمو الأنشطة النفطية، وبلغ متوسط معدل نموها (٧,٢٪) بالأسعار الجارية مقارنة بنحو (٠,٦ ٪) للأنشطة النفطية، ونحو (٥,٨٪) بالأسعار الثابتة مقابل (٢,٣٪) بالأسعار

الثابتة للأنشطة النفطية. وهذا مؤشر إيجابي على أن الاقتصاد الوطني في الطريق الصحيح للتقليل من هيمنة قطاع النفط على النشاط الاقتصادي بصورة تدريجية.

كما شهدت سنوات الخطة معدلات تضخم منخفضة وذلك على الرغم من الزيادة الملموسة في توظيف المواطنين وزيادة أجورهم، إذ بلغت أعلاها (٤,١٪) في عام ٢٠١١م ولم تتجاوز(١,٥٪) عام ٢٠١٥م، وكان متوسط فترة الخطة (١,٩٪) سنويا. ويعزى ذلك للسياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الحكومة وأيضا الإجراءات التي اتخذت لمراقبة وضبط الأسواق وتفعيل الإجراءات الخاصة بحماية المستهلك، إضافة إلى التراجع الملحوظ في أسعار السلع الأساسية المستوردة في السوق العالمي.

لقد ساهم الارتفاع الكبير في أسعار النفط خاصة في بداية تنفيذ الخطة الخمسية الثامنة وحتى منتصف عام ٢٠١٤م، والزيادة في كمية انتاجه في تحقيق الانتعاش الاقتصادي ومكن من تحقيق توازن مالي إيجابي حتى منتصف عام ٢٠١٤م. كما تزايد نمط الانفاق الجاري الأمر الذي أثر على استقرار الوضع المالي العام خاصة في العام ونصف الأخيرين من فترة الخطة نتيجة الإنخفاض الملحوظ في أسعار النفط. ولقد اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات المالية الإضافية في العامين الأولين من الخطة ٢٠١١م و ٢٠١٢م، لحل مشكلة الباحثين عن عمل وزيادة التوظيف بالقطاع العام وزيادة الرواتب والعلاوات والحوافز، بالإضافة إلى إنشاء مشروعات إستثمارية جديدة في مجالات البنية الأساسية والمشروعات الاجتماعية، تم تمويل

الالتزامات المالية المترتبة عليها من فوائض الإيرادات النفطية. إلا أن هذه الزيادة في حجم الإنفاق الجاري قد أدت إلى بعض الإنحرافات التي تؤثر على التوازن المالي و الإستقرار الاقتصادي في حالة الإنخفاض في أسعار النفط كما هو الحال الآن. لذا فإن هنالك حاجة ماسة لإتخاذ المزيد من الإجراءات والسياسات اللازمة لاحتواء التوسع في الإنفاق الجاري من ناحيه، والعمل على زيادة الإيرادات غير النفطية من ناحية أخرى من أجل الحفاظ على الاستدامة المالية.

وعليه يمكن القول بأن السلطنة قد نجحت بشكل عام في تحقيق أهداف الخطة الخمسية الثامنة على المستوى الكلي وذلك عن طريق التوفيق بين زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مع إنخفاض معدل التضخم، ورفع متوسط نصيب الفرد من الدخل بصفة عامة، مما أدى إلى تحسن مستوى المعيشة.

علماً بأن السلطنة قد صنفت في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤م ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، إذ جاءت في الترتيب (٥٦)من بين ١٨٧ دولة شملها التقرير. بالإضافة إلى أنها صنفت في تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (٢٠١٠م) كونها من أسرع دول العالم نمواً في مكونات دليل التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل، حيث حققت تحسناً وتقدماً ملحوظاً في مجال التعليم (الزيادة الكبيرة في عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي والعالي، والتحسن في نوعية التعليم خلال العقد المنصرم، بالإضافة إلى إنخفاض كبير في معدل الأمية)، الأمر الذي يدل على أن عائدات النفط

قد تم إستغلالها بكفاءة في تطوير الهياكل الإجتماعية وتسريع انشاء البنية الأساسية، المتمثلة في إنشاء شبكة واسعة من الطرق والموانئ والمطارات، وإجراء تحسينات كبيرة في حجم ونوعية خدمات الصحة والتعليم والخدمات الإجتماعية الأخرى.

بالرغم من المنجزات العديدة في مجالات الاستقرار الاقتصادي ، والتوازن المالي، وارتفاع مستوى معيشة المواطن العماني، وفي مجالات الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وبنية أساسية من طرق وموانئ ومطارات ومناطق صناعية وحرة، إلا أن هنالك بعض الجوانب التي لم يتم تحقيق الأهداف المحددة لها في الرؤية المستقبلية(عمان ٢٠٢٠م) والخطة الخمسية الثامنة، خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الخاص، التنويع الاقتصادي وسوق العمل، وهي ستمثل أهم التحديات أمام خطة التنمية الخمسية التاسعة(٢٠١٦– ٢٠٢٠م).

فغيما يتعلق بالقطاع الخاص، فإنه لم يشهد نمواً وتطوراً كبيراً، خاصة في مجال إنشاء مشروعات إنتاجية في مجالات التنويع الاقتصادي، وظل نشاطه معتمداً على الإنفاق الحكومي في قطاع النفط والبنية الأساسية، وبالتالي فإن نشاط القطاع الخاص قد تركز في مجالات خدمية وليس في إنتاج سلع قابلة للتبادل التجاري، ولم يوفر فرص عمل حقيقية للمواطنين وإنما إعتمد على أيدى عاملة وافدة خاصة في مجالات الإنشاءات وتجارة الجملة والتجزئة والذي نتج عنه زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٥٠٪ من جملة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

أما في مجال التنويع الاقتصادي، فإن كثيراً من الصناعات التحويلية قد اعتمدت على قطاع النفط والغاز ، وبالتالي فإن كثيراً مما حققته من قيمة مضافة يعود في واقع الأمر لموارد ناضبة لم تساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية المطلوبة، و التي يفترض أن تكون بعيدة عن الاعتماد على قطاع النفط، إضافة إلى أن دورها في توظيف المواطنين ظل محدوداً نظراً لطبيعتها التقنية. وعليه يتضح أن الخطة الخمسية الثامنة لم تحقق العديد من أهدافها في مجال التنويع الاقتصادي، حيث ظلت الإيرادات النفطية تشكل نحو (٨٠٪) من إجمالي الايرادات للموازنة العامة للدولة، وحصيلة الصادرات النفطية تشكل نحو (٧٠٪) من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية، واعتمدت عمليات التنويع الاقتصادي على الإنفاق الحكومي وفي قطاعات غير قابلة للتبادل التجاري كقطاع التشييد والنقل والاتصالات والتجارة، ولم تستهدف قطاعات إنتاجية تساهم في زيادة الصادرات. إذ أنها تركزت على عمليات منخفضة الانتاجية ، وبالتالي كان إعتمادها بشكل أساسي على القوى العاملة الوافدة الرخيصة، ولم تساهم عمليات التنويع الاقتصادي في توفير فرص عمل مناسبة للمواطنين.

ويعتبر سوق العمل الأكثر بعداً عن المسار المستهدف بين القطاعات الرئيسية، فهيكل التوظيف غير متوازن بدرجة كبيرة، إذ يشكل الوافدون نحو (٧٥٪) من إجمالي المشتغلين بالقطاعات المدنية، إذ بلغ عددهم في منتصف عام ٢٠١٥م حوالي ١,٦ مليون، ويأتي ذلك في ظل تزايد المواطنين الداخلين لسوق العمل سنوياً والذين يبحثون عن عمل. حيث بلغ عددهم ١٤٠,٩ ألف في منتصف عام ٢٠١٥م.

رسم خريطة للتحديات التي تستجيب لها الخطة الخمسية التاسعة:
في ضوء التقييم السابق للخطط التنموية، وما تم تحقيقه من منجزات بشأن الأهداف التنموية الكلية المستهدفة في الرؤية المستقبلية ٢٠٢٠م، وفي ظل عدم التمكن من تحقيق بعض أهداف الرؤية المستقبلية في عدد من الجوانب بصورة كافية، إضافة إلى تزايد متطلبات التنمية من ناحية، والتقلبات التي طرأت على أسعار النفط العالمية من ناحية أخرى، تبقى هناك تحديات رئيسية يتوجب أخذها في الاعتبار عند وضع خطة التنمية الخمسية التاسعة. يمكن تلخيص أهمها في الآتي:

١- **المتغيرات الاقتصادية الأقليمية والعالمية**، خاصة تقلبات أسعار النفط العالمية وتراجع النمو في الاقتصاد العالمي ، بالإضافة إلى الأوضاع الجيوسياسية الإقليمية المضطربة والانعكاسات السلبية لذلك على الأوضاع المالية للسلطنة مما يقتضي الحذر ومواجهة ذلك بإجراءات مناسبة تضمن استدامة الأوضاع المالية وتوفير مناخ اقتصادي كلي مستقر.

٢-**توفير فرص عمل لاستيعاب الباحثين عن عمل حالياً** والداخلين الجدد في سوق العمل خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة والمتوقع ازديادهم بصورة كبيره ومتصاعدة نتيجة التركيب الفتي للهرم السكاني للمجتمع العماني، حيث أن (٦٧٪) من سكان السلطنة دون سن الثلاثين أي في الفئة العمرية (١٥– ٢٩ سنة)، وكذلك الزيادة المضطردة في معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، مما يتطلب ضرورة تصحيح أوضاع

سوق العمل من ناحية الاحتياجات ومخرجات النظام التعليمي والتدريبي، وعدد من الجوانب الأخرى المتعلقة بقوانين العمل والأجور والحوافز ودور القطاع الخاص في التشغيل إضافة إلى تشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تنفيذ المشروعات الكبرى ذات العائد الاقتصادي والتي تساهم في توفير فرص العمل.

٣- تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي بما يساهم في التقليل من إعتماد الاقتصاد الوطني على النفط سواء في الإيرادات أو الصادرات، والتقليل من تداعيات الصدمات الخارجية الناتجة عن التذبذب في أسعار النفط في السوق العالمي، ويتطلب ذلك إعادة النظر في سياسات التنويع الاقتصادي السابقة وتعديل مسارها للاستفادة من المنجزات التي تم تحقيقها في خطط التنمية السابقة في مجالات البنية الأساسية والخدمات اللوجستية وما تم توفيره من موانئ ومطارات وخدمات نقل، بالإضافة إلى تعظيم استخدام الموارد الطبيعية التي تحظى بها السلطنة ، مع الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز كواجهة مطلة على دول الاقتصادات الناشئة في شرق آسيا وكمدخل لدول شرق افريقيا. وتحديد قطاعات اقتصادية واعدة تتوفر فيها ميزة تنافسية بالاستفادة من هذه العوامل. ويعزز هذا التوجه أن هناك إجماعاً على أن تنويع مصادر النمو هو الخيار الأمثل لتأمين بيئة مستقرة للنمو المستدام.

٤- إيجاد قطاع خاص يتميز بالفعالية والقدرة على المنافسة والاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية للسلطنة، ويسهم في عملية التنويع الاقتصادي من خلال نقلة نوعية من التركيز على القطاعات التقليدية (التشييد والخدمات) إلى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة والمنتجة . فبالرغم مما تم توفيره من أطر قانونية وتنظيمية وتحسين في مناخ الاستثمار، لا يزال دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية دون التطلعات . ويتطلب الأمر إعادة النظر في السياسات المحفزة للقطاع الخاص سواء في الجوانب الاقتصادية أو القانونية والتشريعية المتعلقة بقوانين الاستثمار و العمل والأجور بما يساهم في سهولة القيام بالأعمال.

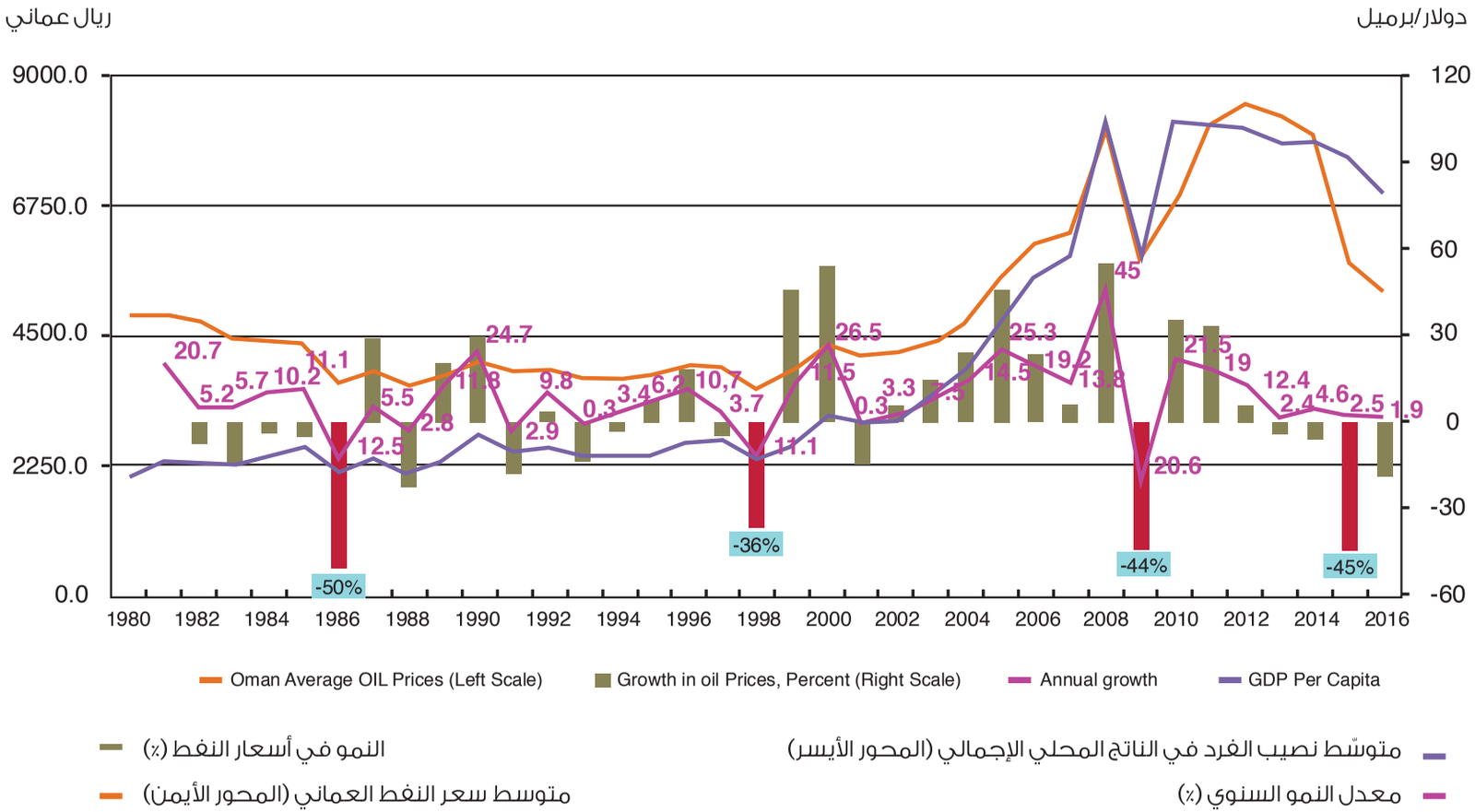
رابعا: الاستجابة للتحديات : الأهداف والمرتكزات لخطة التنمية الخمسية التاسعة

لقد شكلت هذه التحديات أهم المبادئ التوجيهية للمسار التنموي لخطة التنمية الخمسية التاسعة، انطلاقا من كونها تمثل فرصة للتحول من اقتصاد معتمد على مورد رئيسي واحد وهو النفط إلى اقتصاد متنوع تسهم فيه قطاعات واعدة أخرى. ومن أجل تسريع عملية التحول هذه، فقد استهدفت الخطة التركيز على الأهداف والمرتكزات التالية:

١. استدامة النمو الاقتصادي في عالم متغير:

إن الأولوية الأولى لخطة التنمية الخمسية التاسعة هي تحقيق إستقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية بما يعزز من ثقة المستثمرين –افراداً ومؤسسات – في قدرة الاقتصاد العماني على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، وذلك في مواجهة التقلبات في سعر النفط التي أصبحت سمة أساسية ومتكررة لأسواق النفط العالمية، منذ الفورة النفطية في منتصف السبعينات من القرن العشرين، وما كان لها من انعكاس مباشر على معدلات النمو و مستوى دخل المواطن. (شكل ٢)

شكل (٢)
التقلبات في سعر النفط
(المحرك الرئيسي للاقتصاد العماني)



نظراً للمتغيرات العالمية وخاصة تلك المتعلقة بالتقلبات في سوق النفط العالمي ، فقد تضمنت أعمال الإعداد للخطة تطوير سيناريوهات متعددة لمسار الاقتصاد العماني كبديل للسيناريو الأوحد وذلك تحقيقاً لمبدأ التحسب للتطورات الاقليمية والدولية . وقد تم رسم هذه السيناريوهات (اعتمادا على نموذج استشرافي أعد خصيصا للاقتصاد العماني) ويقوم كلاً منها على افتراض سعر معين للنفط يتراوح بين حد أدنى وحد أقصى، وكذلك افتراض التغيير في كمية الإنتاج من النفط بين ثبات هذه الكمية أو تغيرها ولقد أثرت هذه السيناريوهات على المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية المحتملة أثناء فترة الخطة. (شكل ٣)

شكل(٣)
تطوير السيناريوهات المتعددة لمسار الاقتصاد العماني
خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة

	المتوسط دولار\برميل	الكمية برميل\يوم بالآلف	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي٪			الاستثمار		عجز الموازنة ٪ من الناتج
			الأنشطة النفطية	الأنشطة غير النفطية	الإجمالي	النسبة من الناتج٪	نسبة القطاع الخاص للإجمالي	
سيناريو ١ المرجح	٥٥,٠	٩٩٠	٠,٢	٤,٣	٢,٨	٢٨,٠	٥١,٦	-١٠,٣
سيناريو ٢	٦٢,٠	٩٩٠	٠,٢	٤,٧	٣,٠	٢٨,٠	٥٠,٠	-٨,٨
سيناريو ٣	٧١,٠	٩٩٠	٠,٢	٥,٥	٣,٦	٢٩,٣	٥٧,٠	-٦,٦
سيناريو ٤	٦٠,٠	٩٩٠	٠,٢	٥,٥	٣,٥	٢٩,٠	٥٦,٦	-١٣,١
سيناريو ٥	٧٨,٢	٩٩٠	-١,٢	٦,٢	٣,٥	٢٩,٠	٥٧,١	-٧,٢
سيناريو ٦	٧٥,٠	٩٩٠	٠,٢	٦,٢	٤,٠	٢٩,٠	٥٧,١	-٧,٧

وفى ضوء التنسيق بين المجلس الاعلى للتخطيط ومجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة ، فقد تم اعتماد السيناريو الأول والذى يمثل الاساس في التقديرات المختلفة المستخدمة في الخطة، ويفترض هذا السيناريو ثبات كمية انتاج النفط عند مستوى ٩٩٠ ألف برميل/ يوم، وأسعار تصاعدية (٤٥ - ٥٥ – ٥٥ – ٦٠ – ٦٠ دولار/ برميل)

ووفقا للسيناريو المرجح، فإن الخطة تستهدف تحقيق معدل نمو حقيقي سنوي للناتج المحلي في حدود(٣٪)في المتوسط، وأن تصل الاستثمارات الاجمالية إلى ٤٠,٨ مليار ريال عماني مقارنة بنحو ٣٨ مليار ريال عماني خلال الخطة الخمسية الثامنة بمتوسط سنوي يبلغ ٨,٢ مليار ريال، أي ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، ويساهم فيها القطاع الخاص بحوالي ٥٢٪ (جدول ا)، كما يتوقع ان تنمو الأنشطة غير النفطية بنحو (٤,٣٪)بينما يقدر ان تشهد الأنشطة النفطية ارتفاعا محدودا يبلغ (٠,٢ ٪).

يتوقع أن تصل قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نحو ٢٨,٦ مليار ريال عماني في المتوسط لفترة الخطة مقارنة بنحو ٢٤,٦ مليار ريال عماني خلال الخطة الثامنة .كما ستشهد الفترة الممتدة من ٢٠١٦م إلى ٢٠٢٠م معدلات نمو جيدة للأنشطة غير النفطية في ضوء الإجراءات والخطط الهادفة لدعم التنويع الاقتصادي. جدول رقم (٢)

جدول رقم (١)
البرنامج الإستثماري لخطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠م)

٢٠١٥	البيـــــان	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	الإجمالي لفترة الخطة	المتوسط السنوي للخطة
			(مليون ريال عماني)					
٧٢١٧	إجمالي الاستثمارات المحلية :	٧٠١١	٧٧٥٢	٨١٢٠	٨٧٤٧	٩١٨٢	٤٠٨١١	٨١٦٢
٢٩٩٧	الاستثمارات في القطاع الخاص	٣٣٧٦	٣٥٩٢	٤٠١٥	٤٦٢٧	٥٤٥٣	٢١٠٦٣	٤٢١٣
٤٢٢٠	الاستثمارات في القطاع العام ومنها:	٣٦٣٥	٤١٦٠	٤١٠٥	٤١٢٠	٣٧٢٩	١٩٧٤٩	٣٩٥٠
١٦٥٠	المصروفات الانمائية للوزارات المدنية	١٢٠٠	١٤٠٠	١٥٠٠	١٦٥٠	١٧٠٠	٧٤٥٠	١٤٩٠
٧٨٠	المصروفات الرأسمالية لإنتاج النفط	٧٠٠	٧٢٠	٧٥٠	٧٨٠	٧١٠	٣٦٦٠	٧٣٢
٧٤٠	المصروفات الرأسمالية لإنتاج الغاز الطبيعي	٦٠٠	٧٨٠	٧٠٠	٦١٥	٤٨٥	٣١٨٠	٦٣٦
			(٪ من الناتج المحلي الإجمالي)					
٢٧,٥	إجمالي الاستثمارات المحلية :	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
١١.٤	الاستثمارات في القطاع الخاص	١٣.٥	١٣.٠	١٣.٨	١٤.٨	١٦.٦	١٤.٣	١٤.٣
١٦١	الاستثمارات في القطاع العام وتشمل:	١٤.٥	١٥.٠	١٤.٢	١٣.٢	١١.٤	١٣.٧	١٣.٧
٦.٣	المصروفات الانمائية للوزارات المدنية	٦.٦	٤.٣	٤.٨	٤.٨	٥.٠	٥.١	٥.١
٣.٠	المصروفات الرأسمالية لإنتاج النفط	٢.٨	٢.٦	٢.٦	٢.٥	٢.٢	٢.٥	٢.٥
٢.٨	المصروفات الرأسمالية لإنتاج الغاز الطبيعي	٢.٤	٢.٨	٢.٤	٢.٠	١.٥	٢.٢	٢.٢

جدول رقم (٢)

تحليل مقارن لأهم مؤشرات الاداء الاقتصادي خلال الخطة الثامنة والتاسعة

متوسط فعلي ٢٠١١–٢٠١٥	البيان	متوسط تقديري ٢٠١٦–٢٠٢٠
٩٦,٧	متوسط سعر النفط الخام (دولار/برميل)	٥٥
٩٣٥	إنتاج النفط الخام (ألف برميل/اليوم)	٩٩٠
٢٨,٦٤٦	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون ريال عماني)	٢٩,١٥١
٢٤,٥٩٩	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون ريال عماني)	٢٨,٥٧٩
٣,٣	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (معدل النمو٪)	٢,٨
٢,٣	الأنشطة النفطية (معدل نمو٪)	٠,٢
٥,٨	الأنشطة غير النفطية (معدل نمو٪)	٤,٣
٤٦	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية	٥١,٦
٢٧,٢	معدل الاستثمار(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٨
٣٠,٢	معدل الادخار (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	١٣,٥
٣,١	فجوة الادخار إلى الاستثمار	١٥,٧
١,٩	متوسط أسعار المستهلكين (٪)	٢,٩

١/ تشمل انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي. وعلى الرغم من فرضية ثبات حجم انتاج النفط الخام، الا ان انتاج الغاز الطبيعي يتوقع ان يشهد زيادة خلال سنوات الخطة التاسعة.

٢/ على الرغم من زيادة معدلات الادخار خلال سنوات الخطة الا ان الاستثمار المحلى سيشهد معدلات زيادة اعلى ، وهو ما سيؤدى الى استمرار تحقيق فجوة في نسبة الادخار الى الاستثمار خلال سنوات الخطة.

تستهدف الخطة الحفاظ على معدلات تضخم آمنة ومستقرة خلال الخطة الخمسية التاسعة وفي حدود (٢,٩٪) سنويا وهو معدل يعكس تباين المؤثرات والمحددات الرئيسية لأسعار المستهلكين بالسلطنة. فمن جهة يمثل استقرار الأسعار العالمية للوقود وللمواد الغذائية عند مستويات منخفضة مقارنة بما كان سائدا خلال الاعوام الماضية عنصرا هاماً للحد من الضغوط التضخمية المتوقع ان تتولد نتيجة ارتفاع الطلب والاستهلاك المحلي خلال سنوات الخطة التاسعة بمعدلات مرتفعة.

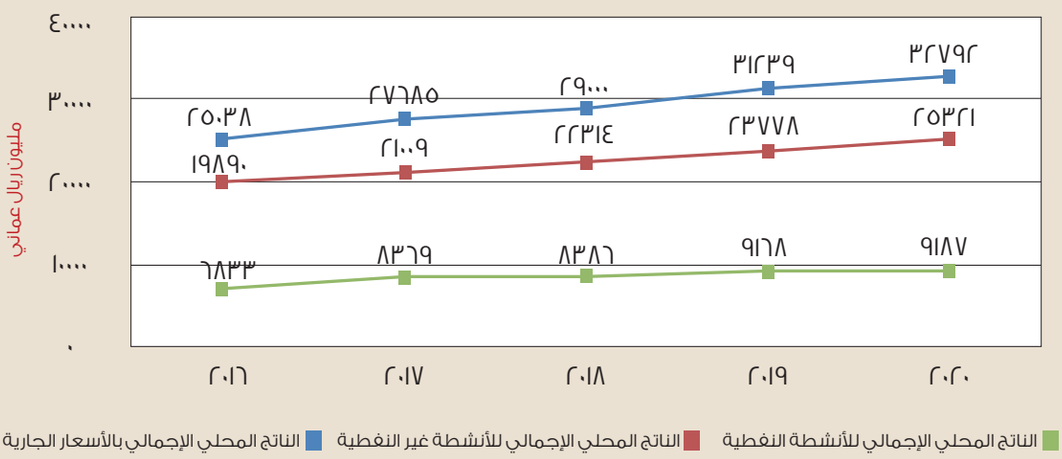
وقد اعتمدت تقديرات الإطار المالي في المدى المتوسط خلال سنوات الخطة على فرضية أسعار تصاعدية للنفط الخام تبدأ من٤٥ دولاراً في عام ٢٠١٦م للبرميل لتصل إلى٦٠ دولاراً للبرميل في نهايتها، وكذلك ثبات حجم الانتاج عند مستوى ٩٩٠ ألف برميل في اليوم. كما تعكس التقديرات في الإطار المالي اتباع سياسة مالية من شأنها مواجهة التقلبات الدورية في أسعار النفط طوال فترة الخطة من خلال استهداف معدلات نمو سنوية في الانفاق العام تقل عما كان مستهدفاً في الخطة الخمسية الثامنة.(جداول رقم ٣، ٤)

جدول رقم (٣)

أهم الافتراضات ومؤشرات الأداء الاقتصادي خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠)

البيـــان	٢٠١٥	التوقعات					
		٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	المتوسط
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون ريال عماني)	٢٦٢٤٤	٢٥٠٣٨	٢٧٦٨٥	٢٩٠٠٠	٣١٢٣٩	٣٢٧٩٢	٢٩١٥١
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	٣.٦	١.٩	٢.٧	٣	٣.١	٣.٢	٢.٨
الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية بالأسعار الجارية (مليون ريال عماني)	١٨٨٣٤	١٩٨٩٠	٢١٠٠٩	٢٢٣١٤	٢٣٧٧٨	٢٥٣٢١	٢٢٤٦٢
معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%)	٢.٧	٣	٤.٢	٤.٧	٤.٨	٤.٨	٤.٣
الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة النفطية بالأسعار الجارية (مليون ريال عماني)	٩٠٩١	٦٨٣٣	٨٣٦٩	٨٣٨٦	٩١٦٨	٩١٨٧	٨٣٨٩
إنتاج النفط الخام (مليون برميل/السنة)	٣٦١	٣٦١	٣٦١	٣٦١	٣٦١	٣٦١	٣٦١
انتاج النفط الخام (ألف برميل/اليوم)	٩٩٠	٩٩٠	٩٩٠	٩٩٠	٩٩٠	٩٩٠	٩٩٠
متوسط سعر النفط (دولار/برميل)	٦٠	٤٥	٥٥	٥٥	٦٠	٦٠	٥٥
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ريال عماني)	٧٥٥٦	٦٩٤٤	٧٣٩٥	٧٤٦١	٧٧٣٩	٧٨٢٣	٧٤٧٢
معدل التضخم (%)	٠.٥	٤	٢.٣	٢.٦	٢.٧	٢.٧	٢.٩
(من الناتج المحلي الإجمالي %)							
إجمالي الايرادات ومنها:	٣٦.٩	٣٤.٣	٣٥.٤	٣٥.٥	٣٥.٥	٣٤.٤	٣٥.٠
النفطية	٢٩.٢	٢٤.٦	٢٥.٩	٢٥.٢	٢٥.٥	٢٤.٦	٢٣.٩
غير النفطية	٨.٤	٩.٨	٩.٥	١٠.٢	١٠	١٠	٩.٩
إجمالي المصروفات ومنها:	٥٣.٨	٤٧.٥	٤٥.٩	٤٥.٩	٤٤.٥	٤٣	٤٥.٤
الجارية	٤١.٧	٣٤.٧	٣٢.٧	٣٣.٢	٣٢.٢	٣١.٧	٣٢.٨
الاستثمارية متضمنة المصروفات الإنمائية	١٢.١	١٠.٦	١١	١٠.٧	١٠.٤	٩.٤	١٠.٤
الفائض/العجز	-١٦.٩	-١٣.٢	-١٠.٥	-١٠.٤	-٩	-٨.٦	-١٠.٣
الاستهلاك	٦٦.٧	٧٠.٩	٦٧.٢	٦٧.٩	٦٦.١	٦٦.٩	٦٧.٨
خاص	٣٤.٧	٤٠.٨	٣٨.٧	٣٨.٨	٣٧.٩	٣٩.٢	٣٩.١
عام	٣٢	٣٠.٢	٢٨.٥	٢٩	٢٨.٢	٢٧.٧	٢٨.٧
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت	٢٧.٥	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨.٠
خاص	١١.٤	١٣.٥	١٣	١٣.٨	١٤.٨	١٦.٦	١٤.٣
عام	١٦.١	١٤.٥	١٥	١٤.٢	١٣.٢	١١.٤	١٣.٧
إجمالي الادخار القومي	١٥.١	٨.٦	١٣.٩	١٣.٥	١٦.١	١٥.٦	١٣.٥
خاص	١٤.٦	٨.٧	١٠.٩	١٠.٩	١٢.٤	١٢.٥	١١.١
عام	٠.٥	-٠.١	٣	٢.٦	٣.٧	٣.١	٢.٥
فجوة الادخار الاستثمار = ميزان الحساب الجاري	-١٣.٦	-٢٠.٣	-١٥.٠	-١٥.٧	-١٣.٣	-١٤.٠	-١٥.٧

شكل (٤)
مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال سنوات الخطة التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠)



(جدول رقم ٤)
التقديرات المالية لخطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠م)

	خطة التنمية الخمسية التاسعة					الإجمالي لفترة الخطة
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	
متوسط الانتاج اليومي (ألف برميل)	٩٩٠	٩٩٠	٩٩٠	٩٩٠	٩٩٠	٩٩٠
متوسط السعر (دولار أمريكي/برميل)	٤٥	٥٥	٥٥	٦٠	٦٠	٥٥
أولاً: الايرادات:						
١) صافي إيرادات النفط	٤٥٦٠	٥٤٩٠	٥٤٨٠	٦٠٢٠	٦٠١٠	٢٧٥٦٠
٢) ايرادات الغاز	١٥٩٠	١٦٧٥	١٨٤٠	١٩٥٠	٢٠٥٠	٩١٠٥
٣) ايرادات جارية	٢٤٠٠	٢٥٧٥	٢٩٢٠	٣٠٧٠	٣١٨٠	١٤١٤٥
٤) ايرادات رأسمالية	٢٠	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	١٢٠
٥) استردادت رأسمالية	٣٠	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	١٧٠
إجمالي الايرادات	٨٦٠٠	٩٨٠٠	١٠٣٠٠	١١١٠٠	١١٣٠٠	٥١١٠٠
ثانياً: الإنفاق العام:						
جملة المصروفات الجارية	٨٧٠٠	٩٠٦٠	٩٦٤٠	١٠٠٦٥	١٠٣٨٥	٤٧٨٥٠
جملة المصروفات الاستثمارية	٢٦٥٠	٣٠٥٠	٣١٠٠	٣٢٤٥	٣٠٩٥	١٥١٤٠
جملة المساهمات والنفقات الأخرى	٥٥٠	٥٩٠	٥٦٠	٥٩٠	٦٢٠	٢٩١٠
أجمالي الانفاق العام	١١٩٠٠	١٢٧٠٠	١٣٣٠٠	١٣٩٠٠	١٤١٠٠	٦٥٩٠٠

٢. التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية

- تم تحديد التنويع الاقتصادي كتوجه استراتيجي للنمو الاقتصادي في السلطنة في ضوء الظروف المحيطة بأسواق النفط العالمية، وضرورة التحول من اقتصاد يعتمد على سلعة واحدة وهي النفط إلى تنمية قطاعات أخرى لمصادر النمو. و ترتبط سياسة التنويع الاقتصادي في السلطنة -مثلها مثل الدول المعتمدة على موارد غير متجددة أي قابلة للنضوب كالنفط– بإحداث تغيرات إيجابية واسعة في هيكل الاقتصاد الوطني من خلال تنمية الأنشطة غير النفطية، ومما يساعد ذلك تميز الاقتصاد العماني بتنوع موارده الطبيعية، وتستهدف سياسة التنويع إلى جانب الاهتمام بالمصادر التقليدية للدخل، التركيز على قطاعات واعدة تتمتع فيها السلطنة بميزة نسبية واضحة، وتنطلق خطة التنويع من إزالة المعوقات التي تحد من استغلال الطاقات الكامنة للقطاعات الواعدة في تنويع مصادر النمو، ويتطلب ذلك:

- الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية المتاحة والموقع الاستراتيجي المتميز للسلطنة بالقرب من مراكز النمو في الاقتصاد العالمي ، مع العمل على إعادة تدوير الفوائض المالية من القطاع النفطي لتمويل مشروعات البنية الأساسية من موانئ ومطارات وطرق رئيسية تعزز المكانة اللوجستية للسلطنة .
- تعزيز اقتصاد مستدام ومتنوع: **عمودياً** من خلال زيادة القيمة المضافة المحلية من النفط والغاز ، **وأفقيا** بإعطاء أولوية للقطاعات الواعدة وهي :
- الصناعة التحويلية

- النقل والخدمات اللوجستية
- السياحة
- الثروة السمكية
- التعدين
- زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات.
- البناء على التقدم الذى أحرزته السلطنة لتعزيز الروابط بين الاقتصاد العُماني والاقتصاد العالمي.

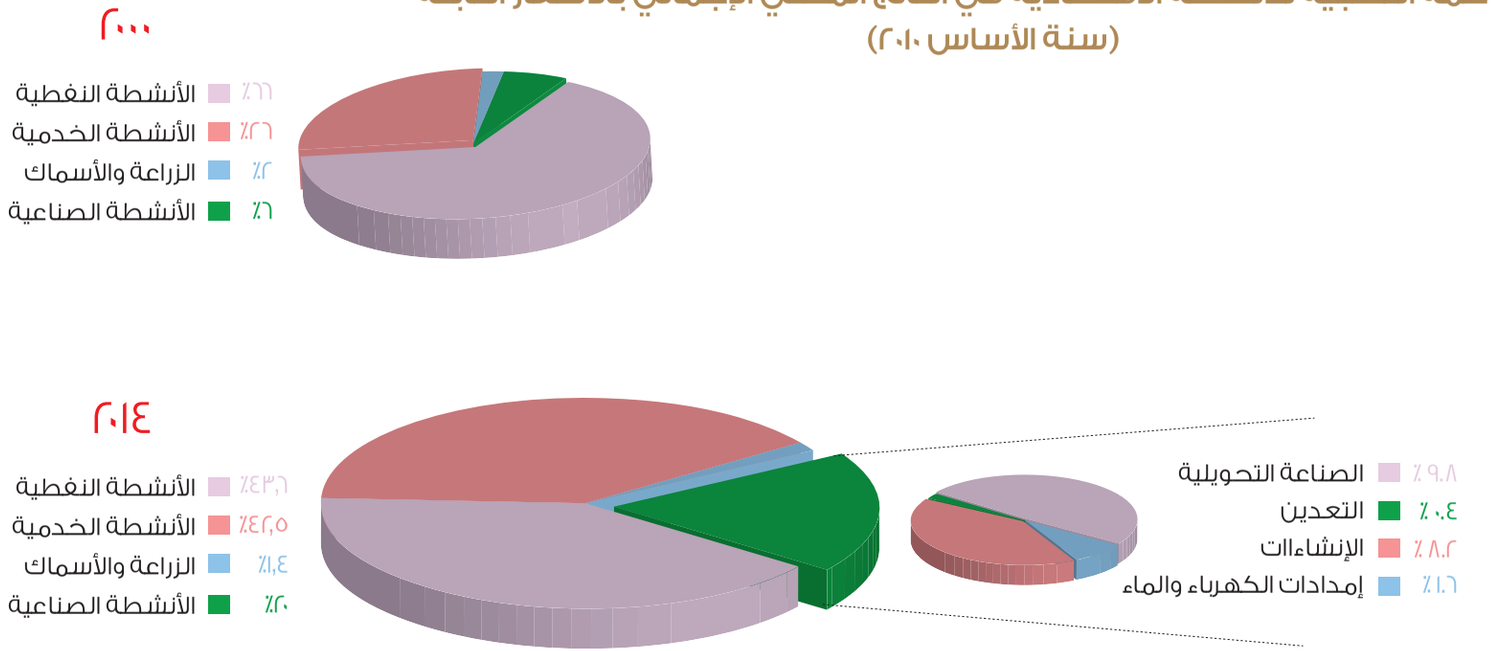
وعليه فمن المتوقع أن تنخفض مساهمة النفط في جملة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (٤٤٪) خلال سنوات الخطة الثامنة (٢٠١١-٢٠١٥م) لتصل إلى (٣٠٪)خلال سنوات خطة التنمية التاسعة، كذلك من المتوقع ان ينخفض متوسط نسبة مساهمة انشطة الغاز الطبيعي لتصل إلى (٢,٤٪)خلال سنوات خطة التنمية التاسعة مقابل (٣,٦٪) كمتوسط نسبة مساهمته خلال الخطة الخمسية الثامنة. وتتسق تلك التقديرات مع الهدف الاقتصادي الرئيسي للسلطنة والرامي إلى تنويع الانشطة الاقتصادية بعيداً عن قطاع النفط. وتعكس تلك الافتراضات تطبيق السياسات القطاعية المستهدفة.

تجربة السلطنة في التنويع الاقتصادي

- قطعت السلطنة شوطاً كبيراً في التنويع الاقتصادي حيث تراجع نصيب الأنشطة النفطية من ٦٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠م إلى ٤٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤م
- ما زالت الأنشطة غير النفطية تعتمد إلى حد كبير على منتجات النفط والغاز.

شكل (٥)

المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس ٢٠١٠)



إن التقديرات القطاعية تشير لاحتمالية نمو الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة خلال سنوات الخطة بمعدلات مرتفعة ومستدامة تفوق معدلات نمو الانشطة النفطية، حيث يتوقع أن تنمو الأنشطة غير النفطية خلال الفترة (٢٠١٦–٢٠٢٠م) بنحو (٤,٣٪)،بينما من المقدر ان تشهد الانشطة النفطية (بالأسعار الحقيقية) ارتفاعا طفيفاً يبلغ (٠,٢٪) في المتوسط. حيث من المتوقع أن يحقق قطاع الصناعة التحويلية معدلات نمو مرتفعة تصل في المتوسط إلى (٦٪) خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة، كما سيحقق قطاع الثروة السمكية معدل نمو يبلغ في المتوسط (٦,٥٪)، وان يحقق قطاع التعدين واستغلال المحاجر أعلى معدل نمو حقيقي بالأسعار الثابتة خلال سنوات الخطة يبلغ في المتوسط (٦٪). وتهدف الخطة إلى تمكين السلطنة من الاستفادة من الثروات التعدينية المتاحة بشكل كفؤ من خلال تشجيع القطاع الخاص على تنمية وتطوير هذا القطاع وزيادة نسبة مساهمة القطاع والشركات الوطنية العاملة في هذا النشاط الاقتصادي لتصل إلى (٣٥٪)مع نهاية فترة الخطة التاسعة مقابل نحو(٢٠٪) في الوقت الحالي.

وقد اعتمد الإعداد لهذه الخطة على
تحليل ١٩ قطاعا من القطاعات والمُمكّنات الاقتصادية والاجتماعية الداعمة :

شكل (٦)



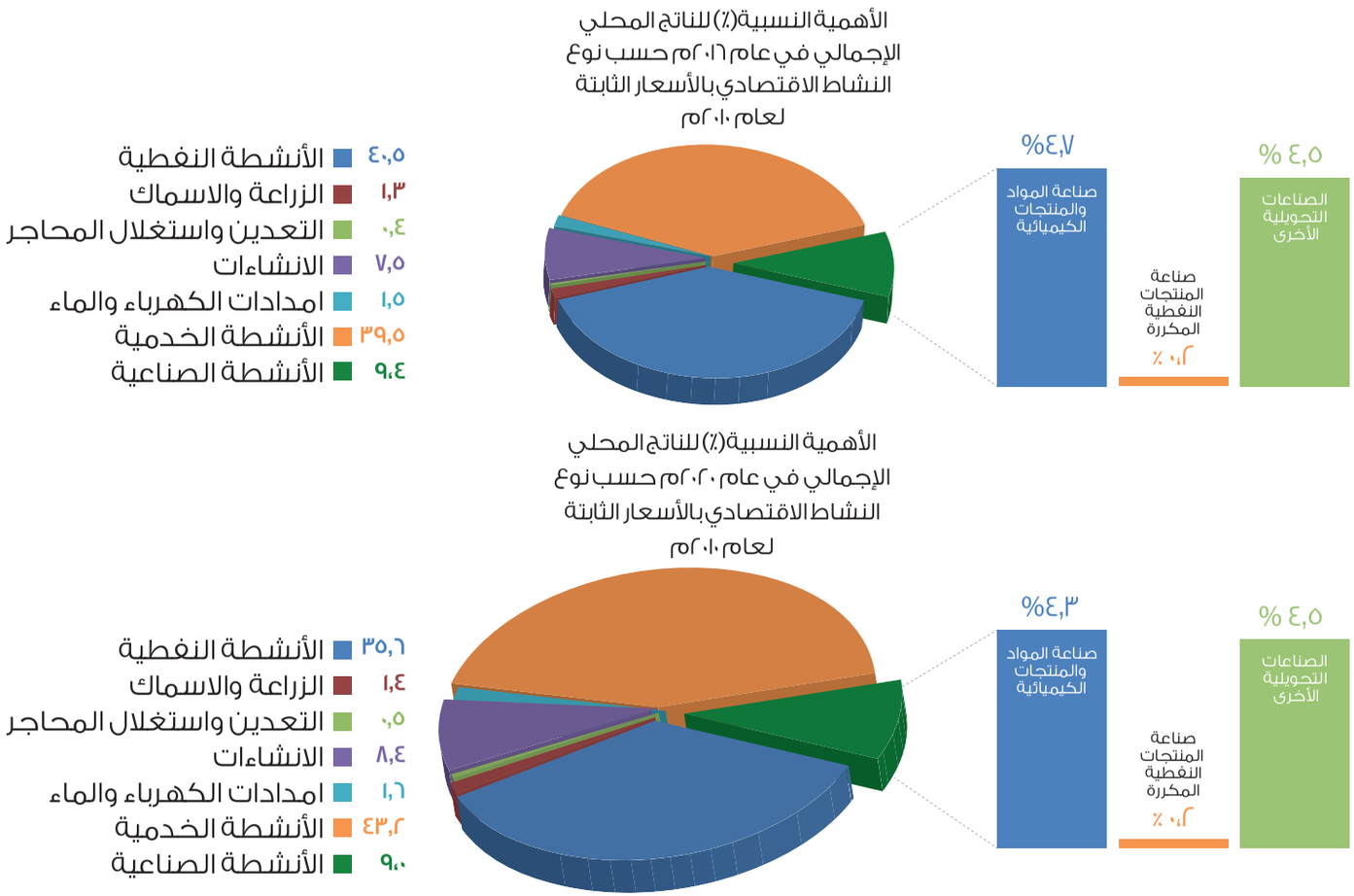
*تم الجمع بين قطاعي النفط والغاز والطاقة معا

هذا وقد تم تحديد قطاعات التنويع الاقتصادي الواعدة في ضوء المعايير الآتية:

١	توفير فرص عمل مناسبة للقوى العاملة الوطنية
٢	تنافسية عالية
٣	قابلية نموها للاستمرار
٤	تعزيز نمو قطاعات أخرى

يتوقع أن تقطع السلطنة شوطاً كبيراً في التنويع الاقتصادي، فسوف يتراجع نصيب النفط في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من ٤١٪ في عام ٢٠١٦م إلى ٣٦٪ في عام ٢٠٢٠م.

شكل (٧)
ضرورة تنويع مصادر النمو (التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية)



شكل (٨)
مستهدفات القطاعات الواعدة في الخطة الخمسية التاسعة:

الصناعات التحويلية	• المساهمة الحالية في الناتج المحلي الإجمالي **(٩,٨٪).** • المساهمة المتوقعة بنهاية الخطة الخمسية التاسعة (١٠٪). • معدل النمو السنوي خلال الخطة (٦٪) . • الاستثمارات المتوقعة خلال فترة الخطة ٢,٦مليار ريال عماني
النقل والخدمات اللوجستية	• المساهمة الحالية في الناتج المحلي الإجمالي **(٦,٢٪)** • المساهمة المتوقعة بنهاية الخطة الخمسية التاسعة(٦,٨٪) • معدل النمو السنوي خلال فترة الخطة(٥٪) • الاستثمارات المتوقعة خلال فترة الخطة ٦,١ مليار ريال عماني
السيـــاحة	• المساهمة الحالية في الناتج المحلي الإجمالي **(٣,٠٪)** • المساهمة المستهدفة بنهاية الخطة التاسعة (٣,٣٪) • معدل النمو السنوي خلال الخطة (٥,٣٪) • الاستثمارات المتوقعة خلال فترة الخطة ١,٦ مليار ريال عماني
الثروة السمكية	• المساهمة الحالية في الناتج المحلي الإجمالي **(٠,٥٪)** • المساهمة المتوقعة بنهاية الخطة الخمسية التاسعة(٠,٦٪) • معدل النمو السنوي خلال الخطة (٦,٥٪) • الاستثمارات المتوقعة خلال فترة الخطة ١,١ مليار ريال عماني
التعدين	• المساهمة الحالية من الناتج المحلي الإجمالي **(٠,٤٪)** • المساهمة المتوقعة بنهاية الخطة الخمسية التاسعة(٠,٥٪) • معدل النمو السنوي خلال الخطة (٦٪). • الاستثمارات المتوقعة خلال فترة الخطة ٧٣٩ مليون ريال عماني

وسوف يتوقف أداء هذه القطاعات على تذليل العقبات التي تواجهها، ومن أهم التحديات التي تواجه قطاعات التنويع المختلفة ما يلي :

التحديات المشتركة لمعظم القطاعات

- توفير بيئة الأعمال الجاذبة مما يؤثر إيجابيا على استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي
- توفير الكوادر العمانية المؤهلة وتسهيل جلب العمالة الأجنبية اللازمة
- صعوبة النفاذ إلى الأسواق الخارجية
- ضعف التسويق وتحديد الهوية العمانية لترويج المنتجات العمانية وتعزيز دور السياحة
- حوكمة القطاع وتنظيمه: اكتمال قاعدة البيانات الإحصائية، صياغة استرراتيجية متكاملة و واضحة ، التنسيق بين السياسات القطاعية

التحديات الخاصة بكل قطاع

الصناعة التحويلية	الخدمات اللوجستية والنقل	السياحة	الثروة السمكية	التعدين
• نقص في امدادات الغاز للصناعة • انخفاض التنافسية في تكاليف التشغيل بسبب ارتفاع أسعار الغاز • قلة توافر برامج المحتوى المحلي	• تعزيز استخدام التكنولوجيا وتسهيل حركة السلع عبر الحدود، بما في ذلك كفاءة الجمارك • تواضع ترتيب السلطنة في التصنيف العالمي في قطاع النقل و الخدمات اللوجستية بالإضافة الى المنافسة القوية على المستوى الإقليمي مما يؤثر سلبا في استقطاب المستثمرين	• نقص الربط الجوي وضعف القدرة الإستيعابية والتي تعتبر العناصر الأساسية لجذب الزوار • تحديات الربط الداخلي مما يحد من سهولة الانتقال إلى المواقع السياحية،أو السفر بين المناطق والمحافظات • أماكن الجذب السياحية محدودة ويصعب الوصول إليها	• عدم تمكن السلطنة من الاستغلال الكامل لإمكاناتها الإنتاجية في مجال الثروة السمكية بسبب الاعتماد على قوارب الصيد الصغيرة والتركيز بشكل رئيسي على العمل الحرفي • المحافظة على الثروة السمكية دون استنفاذها	• ضرورة توفير خريطة جيولوجية للأصول المعدنية في السلطنة • عدم توفر البنية التحتية اللازمة لتطوير القطاع لبعض المناجم المحتملة • محدودية عدد الشركات الكبيرة العاملة في قطاع التعدين الفلزي وهي من أهم نقاط ضعف هذا القطاع في عُمان

وقد كان من أهداف الخطة تدارك هذه التحديات ، والتركيز على تكثيف الاستثمارات الموجهة لهذه القطاعات.

جدول (٥)
تقدير الاستثمارات المتوقعة في القطاعات الاستراتيجية في خطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠) من القطاعين العام والخاص
(مليون ريال عماني)

اسم القطاع	خاص	عام	الإجمالي	النسبة من إجمالي الاستثمار
إجمالي الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية	٩،١٧١	٢،٢٧٧	١١.٤٤٨	٢٨,٠
قطاع الأسماك	٧٠٤	٤١٠	١،١١٤	٢,٧
قطاع المعادن والمحاجر	٧٢٠	١٩	٧٣٩	١,٨
قطاع السياحة	١،٢٤٧	٣٥٧	١،٦٠٤	٣,٩
قطاع الصناعات التحويلية	٢،٠٠٠	٥٩٧	٢،٥٩٧	٦,٤
قطاع الخدمات اللوجستية	٤،٥٠٠	٨٩٣	٥،٣٩٣	١٣،٢
إجمالي الاستثمار لخطة التنمية التاسعة (م.ر.ع)	٢١،٠٦٣	١٩،٧٤٩	٤٠،٨١٢	
٪	٥٢	٤٨	١٠٠	

٣. توفير فرص عمل منتجة ومجزية للمواطنين

هناك إجماع على ان مشكلة التشغيل للمواطنين، وخاصة الشباب، تمثل التحدي الاول لصناع السياسات . وقد تطلب ذلك دراسة وافية لديناميكية سوق العمل وآلياته وما يترتب على ذلك في هيكل التشغيل وحسن الاستفادة من القوى العاملة . وقد كان أهم نتائج هذه الدراسات ما يلى :

- إن إشكالية التشغيل في السلطنة لا تتمثل في نقص الطلب على القوى العاملة (كما هو الحال في الإقتصادات ذات الكثافة السكانية العالية) إذ أن نمط النمو في الاقتصاد العماني يترتب عليه توليد فرص عمل تزيد عن المعروض من القوى العاملة الوطنية بشكل كبير، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة قوى العمل الوطنية ٢١٪ إلى إجمالي المشتغلين في عام ٢٠١٤م، وغالبيتهم العظمى في القطاع الحكومي والعام، حيث يمثلون حوالي ٨٥٪ من العاملين بهذا القطاع مقابل ١٢٪ فقط في القطاع الخاص.

- أن هيكل التشغيل في سوق العمل يتطلب ضرورة التركيز على جانب العرض وخاصة من القوى العاملة الوطنية ، ومكونات هذه القوى العاملة من حيث الفئة العمرية والجنس والحالة التعليمية والمهارة والتوزيع الجغرافي .

- من المقدر أن يبلغ معدل النمو السنوي في القوى العاملة العمانية خلال فترة الخطة التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠م.) ٣,٥٪ مقارنة مع معدل النمو المقدر

للسكان العمانيين خلال الفترة بنحو ٢,٦٪ . وقد تم إعداد تقديرات للقوى العاملة العمانية لفترة الخطة باستخدام مخرجات النظام التعليمي والتدريبي في السلطنة (الخريجون منهم والذين انقطعوا عن الدراسة أي المتسربين) وكذلك المخرجات من العمانيين الذين يدرسون بالخارج . ووفقاً لهذه التقديرات فإن مجموع الخريجين والخريجات المتوقع خلال الخطة الخمسية التاسعة يقدر بنحو (١٨٥,٩٨٩) خريجاً ، منهم ٤٩,٣٪ اناث، ويرتفع هذا الرقم إلى (٢٣٢,٧١٤) بعد إضافة المتسربين. ووفقاً لهذه التقديرات ، **وأخذا في الاعتبار معدلات النشاط الاقتصادي المتوقعة لفئات الخريجين، فمن المتوقع أن يبلغ إجمالي الداخلين لسوق العمل (٢٢٠) ألف فرد، بمتوسط حوالى ٤٤ ألف سنوياً ، ينقسمون إلى (٥٣%)ذكور ، (٤٧%) اناث .**

- إن الاستثمارات المتوقعة خلال الخطة تؤدى إلى معدلات نمو كبيرة في القطاعات التي تتميز بالاستخدام الكثيف للعمالة الماهرة ومحدودة المهارة وغير الماهرة، مثل الانشاءات، الصناعة التحويلية وقطاعات التجارة والنقل والتخزين والاتصالات والفنادق والمطاعم وبصورة تفوق العرض الاضافي من العمانيين في هذه الفئات، وإن كانت القطاعات التقليدية (الإنشاءات والتجارة)ما زالت تستحوذ على أكثر من نصف فرص العمل الجديدة التي تولدها الخطة، وهو ما يعتبر من أهم تحديات سوق العمل في المستقبل.(جدول ٦)

جدول (٦)
متطلبات القوى العاملة خلال خطة التنمية الخمسية التاسعة
التوزيع القطاعي للعمالة ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ (٪)

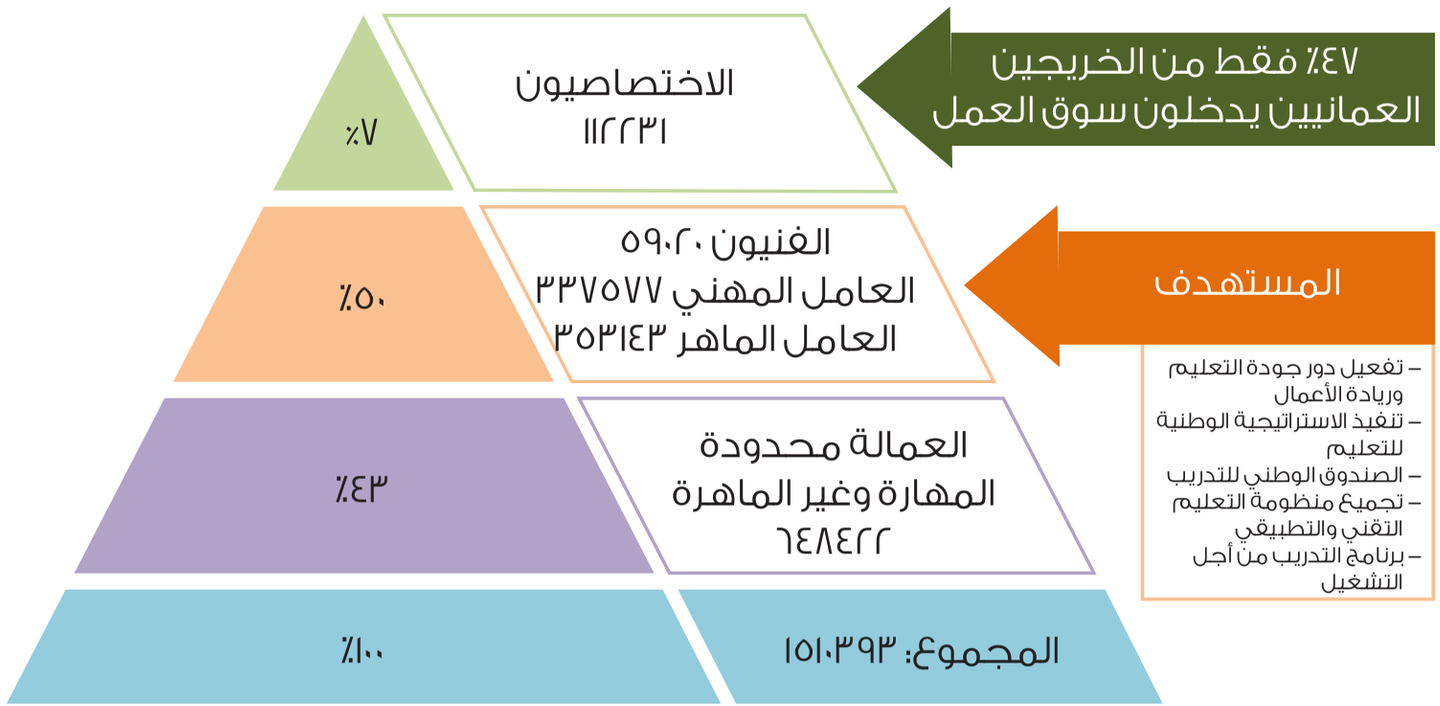
النشاط الاقتصادي	حجم التشغيل عام ٢٠١٥		حجم التشغيل المتوقع عام ٢٠٢٠		الزيادة في حجم التشغيل (٢٠١٥–٢٠٢٠)	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الزراعة والصيد*	٩٢٤٧٨	٥,٢	١٠٢١٣٤	٤,٩	٩٦٥٦	٢,٩
صيد الأسماك*	١١٤٠٥	٠,٦	١٥٦٥٩	٠,٧	٤٢٥٤	١,٣
التعدين والمحاجر*	٣٣٦٨٢	١,٩	٤٣٩٠٩	٢,١	١٠٢٢٧	٣,١
الصناعات التحويلية*	٢٠٨٤٣٢	١١,٨	٢٤٠٦٠٠	١١,٥	٣٢١٦٨	٩,٧
الكهرباء والمياه	٤١١٦	٠,٢	٤٩٠٢	٠,٢	٧٨٦	٠,٢
الإنشاءات	٦٩٠٩٢٣	٣٩,١	٨١٦٥٩٦	٣٨,٩	١٢٥٦٧٣	٣٧,٩
تجارة الجملة والتجزئة	٢٤١٦٨٢	١٣,٧	٢٨٨٧٧١	١٣,٨	٤٧٠٨٩	١٤,٢
الفنادق والمطاعم*	١٠٦١٦٣	٦,٠	١٣٣٦٢٥	٦,٤	٢٧٤٦٢	٨,٣
النقل والتخزين والاتصالات*	٦٣٠٣٤	٣,٦	٧٧٩٣٦	٣,٧	١٤٩٠٢	٤,٥
الوساطة المالية	٢١٥١٨	١,٢	٢٥١٤٠	١,٢	٣٦٢٢	١,١
الأنشطة العقارية والتجارية	١٠١٧٢٠	٥,٨	١١٢٥٠٥	٥,٤	١٠٧٨٥	٣,٣
التعليم	١٠٤١٥٩	٥,٩	١٢٨٨٤٠	٦,١	٢٤٦٨١	٧,٤
الصحة	٤٥٥٩٣	٢,٦	٥٥٩١٦	٢,٧	١٠٣٢٣	٣,١
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى	٤٣٢٧٨	٢,٤	٥٣١٢٨	٢,٥	٩٨٥٠	٣,٠
الإجمالي	١٧٦٨١٨٣	١٠٠,٠	٢٠٩٩٦٦٠	١٠٠,٠	٣٣١٤٧٨	١٠٠,٠

٪٥٢,١

* القطاعات الواعدة

- إن التحدي الحقيقي في سوق العمل هو تأهيل الخريجين العمانيين للعمل بالقطاع الخاص او التوجه إلى العمل الحر وريادة الأعمال وبصفة خاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويتطلب ذلك استراتيجية وطنية للتشغيل تشمل على مسارين اساسين :
- استهداف احلال المواطنيين محل العمالة الوافدة في الفئة المتوسطة من هرم التشغيل في السلطنة (شكل ٩)، إذ أن (٤٣٪) من الوافدين يمثلون عمالة محدودة المهارة او غير ماهرة وهى أعمال يعزف عنها المواطنون ، في حين ان هناك (٥٠٪) من العمالة الوافدة في فئات: الفني ، العامل المهني ، العامل الماهر ، وهذا ما يجب ان تستهدفه الاستراتيجية في الأجل القصير والمتوسط ، اما في الاجل الطويل فيمكن استهداف فئة الاختصاصين (٧٪).

شكل (٩)
الاستراتيجية الوطنية للتشغيل: استهداف الفئات المتوسطة في هرم التشغيل
توزيع العمالة الوافدة حسب المجموعات المهنية في ٢٠١٤م



المصدر : محسوبة من بيانات الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٥م.

- تعديل مسار التعليم والتدريب في السلطنة بحيث يستهدف المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل (وذلك في اطار الاستراتيجية الوطنية للتعليم) ويتطلب ذلك حزمة متناسقة من سياسات سوق العمل.

إن تصميم وتنفيذ سياسات متسقة لسوق العمل تحقق المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب وما يحتاجه تنفيذ خطة التنمية، ينبغي أن يكون في إطار الأوضاع الاقتصادية الحالية والمتوقعة خلال فترة الخطة، كذلك فإن انخفاض سعر النفط وما تبعه من تأثير على الأوضاع المالية قد يكون فرصة ملائمة لإحداث تغييرات هيكلية في سوق العمل تستهدف الاستفادة من القوى العاملة العمانية كمحرك أساسي للقطاع الخاص.

٤. تنمية القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار

تستهدف الخطة دعم القطاع الخاص المحلي والأجنبي لكي يكون القطاع الرائد في عملية النمو لتصل مساهمته إلى ٥٢٪ من إجمالي الاستثمارات، وذلك عن طريق حزمة من السياسات تشمل على:

- إزالة المعوقات التي تؤثر في سهولة ممارسة الأعمال، وتوفير البئية الجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي وذلك عن طريق الاسراع في اصدار قانون الاستثمار، وكذلك النظر في تعزيز دور الهيئة العامة لترويج الإستثمار وتنمية الصادرات بما يؤدي إلى قيامها بمسؤولية تطوير القطاع الخاص وتعزيز بيئة الأعمال، على أن تتولى إعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الخارجية.
- تنفيذ برنامج التخصيص المقترح وايداع عائداته في صندوق خاص لتمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- مراجعة قوانين التجارة الرئيسية بهدف تبسيط الاجراءات المتعلقة بالتجارة وسن القوانين الضرورية اللازمة غير المتوفرة حالياً مثل قانون الافلاس والتي تساهم في توفير الحماية والمرونة للمستثمرين.
- التنفيذ والترويج لبرنامج « استثمر بسهولة » لجعل عملية تأسيس الأعمال أكثر كفاءة وشفافية وسهولة مع إلغاء متطلبات الحد الأدنى من رأس المال لتأسيس الأعمال.

ويتطلب تحقيق أهداف الخطة لتعزيز دور القطاع الخاص ضرورة الاستمرار في توفير المناخ المواتي لدعم الاستثمارات الخاصة والأجنبية وذلك عن طريق تذليل العقبات التي تعترض القدرة التنافسية للاقتصاد العماني، وكذلك تحسين بيئة الأعمال.

متطلبات تنفيذ استراتيجية التنويع الاقتصادي

تعزيز دور القطاع الخاص كمحرك أساسي للنمو :

١ تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال

٢ تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص (ppp)

٣ تفعيل برنامج التخصيص

٤ تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)

وفيما يتعلق بالتنافسية، فقد لوحظ تراجع ترتيب السلطنة في مؤشر التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، وهو ما يلخص القدرة التنافسية للاقتصاد بصفة عامة والقطاع الخاص بصفة خاصة، ففي تقرير ٢٠١٥/٢٠١٦م، تراجع ترتيب السلطنة إلى المرتبة ٦٢ عالمياً، أي أقل ب ١٦ مرتبة عن العام السابق، كذلك تراجع ترتيبها إلى المرتبة السادسة بين الدول العربية (جدول ٧).

جدول (٧)

ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية ٢٠١٥/ ٢٠١٦م

	الترتيب ٢٠١٥/٢٠١٦	الترتيب ٢٠١٤/ ٢٠١٥	التغير
قطر	١٢	١٦	٤
الأمارات	١٧	١٢	٥-
السعودية	٢٥	٢٤	١-
الكويت	٣٤	٤٠	٦
البحرين	٣٩	٤٤	٥
عمان	**٦٢**	**٤٦**	**١٦-**
الأردن	٦٤	٦٤	٠
المغرب	٧٢	٧٢	٠
الجزائر	٨٧	٧٩	٨-
تونس	٩٢	٨٥	٧-
لبنان	١٠١	١١٣	١٢
مصر	١١٦	١١٩	٣

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير العالمي للتنافسية٢٠١٥/٢٠١٦م

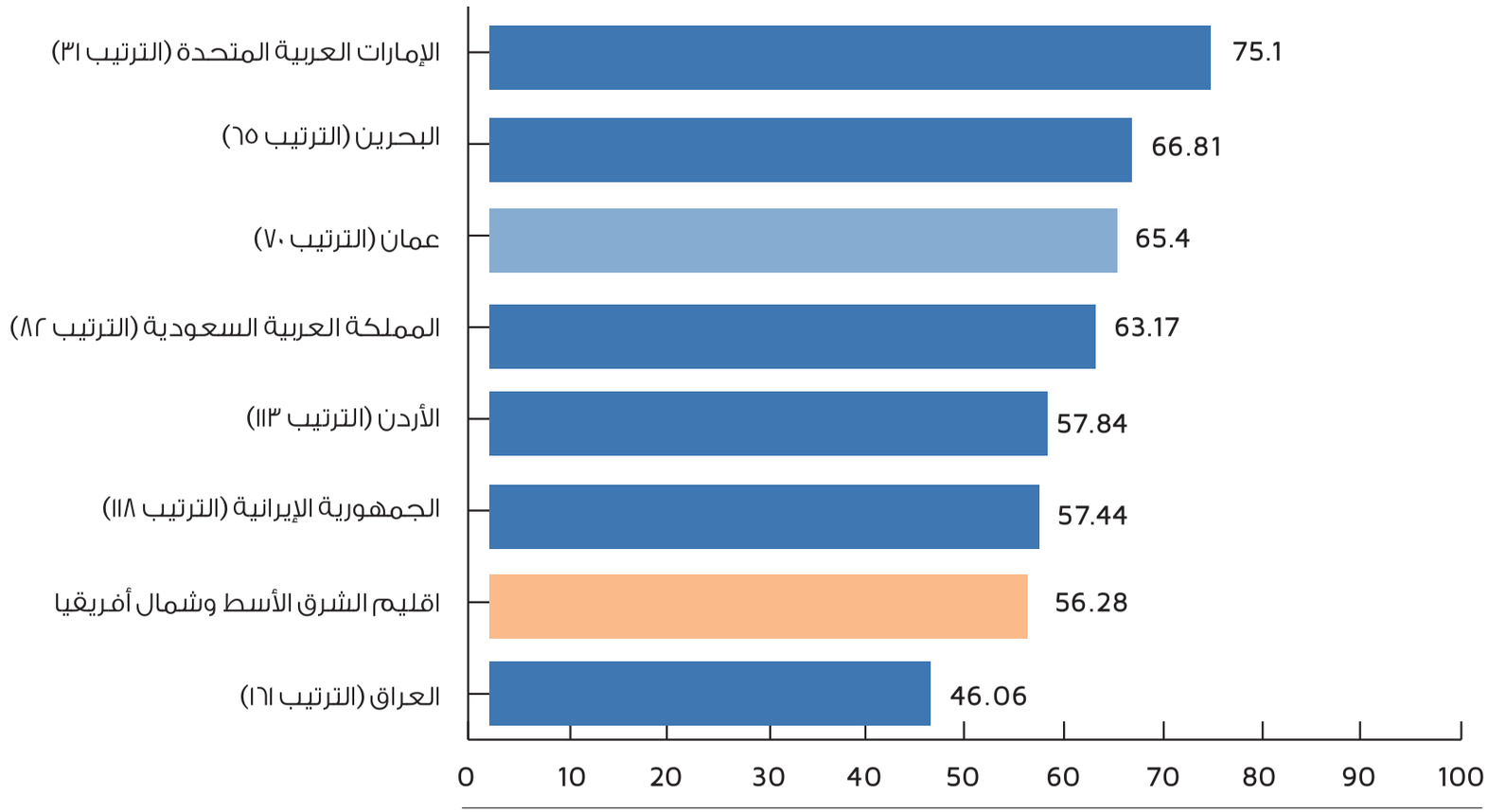
- تعكس العوامل التي تؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية المعوقات التي تعترض أداء الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الخاص بصفة خاصة. ويرصد التقرير العالمي للتنافسية المؤشرات التالية في حالة السلطنة:

جدول (٨)

الترتيب العام	٦٢
مؤشر التعليم الأساسي	٦٦
مؤشر التعليم الثانوي	٨٨
مؤشر كفاءة سوق العمل	٨٩
مؤشر الابتكار	١٠٣

أما عن بيئة الأعمال والتي يرصدها تقرير البنك الدولي عن "ممارسة أنشطة الأعمال" فقد حققت السلطنة تقدما في عام ٢٠١٥/٢٠١٦م حيث احتلت المرتبة ٧٠ (من ١٨٩ دولة) بالمقارنة مع المرتبة ٧٧ في العام السابق، كما جاءت في المرتبة الثالثة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

شكل (١٠)
ترتيب سلطنة عمان في تقرير «ممارسة أنشطة الاعمال» ٢٠١٦
(من ١٨٩دولة)

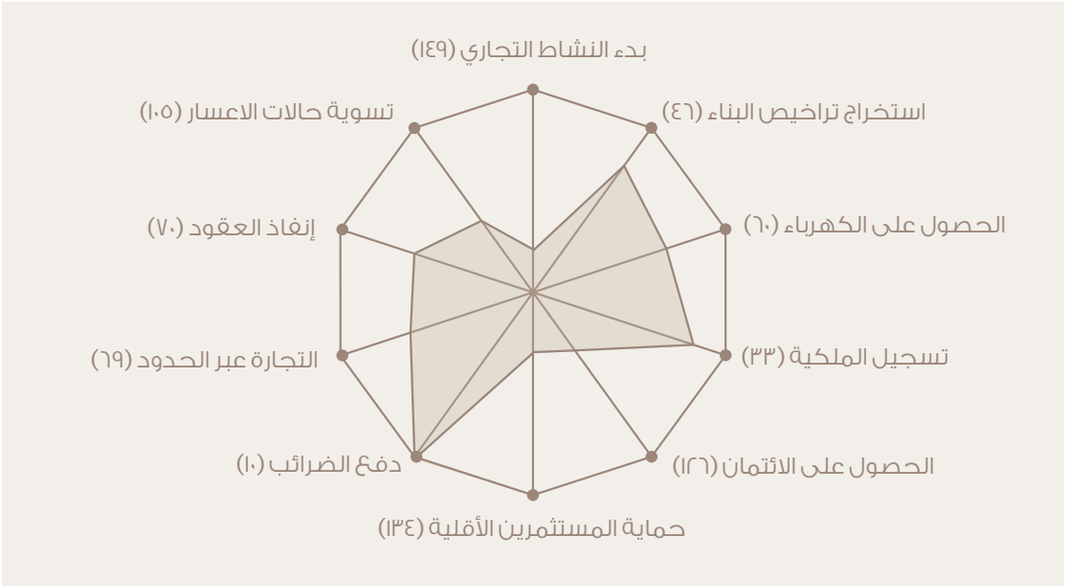


المصدر: البنك الدولي ، تقرير ممارسة أنشطة الاعمال ٢٠١٦

وبتحليل العوامل التي تؤثر في مناخ الأعمال يتضح أنها تشير إلى نواح اضافية لتلك التي تحد من القدرة التنافسية وفي مقدمتها حماية المستثمرين، اجراءات بدء النشاط، الحصول على الائتمان وتسوية حالات الإعسار، كما يظهر في الشكل (11)

شكل (11)

العوامل التي تحد من تحسين بيئة الأعمال *



المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الاعمال ٢٠١٦

٥.التركيز على التنمية الاجتماعية الشاملة :

- استناداً لما تضمنه تقرير" السياسات الاجتماعية في إطار الانطلاق الاقتصادي" الذي اعتمده المجلس الأعلى للتخطيط ، تم إعداد ملامح ومحاور السياسات الاجتماعية في خطة التنمية الخمسية التاسعة بهدف تحقيق الترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع لتنمية الشعور بالانتماء وتحقيق المشاركة.

وفيما يلي أهم المبادئ الأساسية للسياسات الاجتماعية في الخطة:

- **تعزيز نمط التنمية المتوازنة ،** وذلك بجعل أهداف التنمية الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من السياسات العامة وخاصة السياسات الاقتصادية المتعلقة بمعدل النمو ومكوناته، هيكل الاستثمار وتوزيعاته القطاعية والجغرافية، الموازنة العامة للدولة، والسياسات المتعلقة بالدعم ووسائل تدعيم الاقتصاد الوطني.

- **الاستناد على نتائج الخطط الخمسية السابقة،** وكذلك الاستراتيجيات القطاعية التي تم إعدادها من قبل الوزارات والجهات المعنية (مثل استراتيجية السياحة، الاستراتيجية الوطنية للتعليم ، الاستراتيجية اللوجستية ، استراتيجية الثروة السمكية واستراتيجية الصحة) ، مع الأخذ في الاعتبار التطورات الجديدة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي وما يتطلبه ذلك من تحولات في السياسات الاجتماعية وآليات تنفيذها.

- استهداف بعض الفئات الاجتماعية وفي مقدمتها الشباب، والمرأة، والطفل.

- **الحفاظ على المؤسسات والمبادرات القائمة** مع اقتراح سبل الارتقاء بأدائها، وحصر المقترحات المؤسسية الجديدة فيما هو ضروري فقط لزيادة كفاءة نظم تنفيذ السياسات الاجتماعية.

- **الاسترشاد بالتجارب الدولية الناجحة** مع الأخذ في الاعتبار خصوصية المجتمع العماني.

وتتضمن السياسات الاجتماعية في الخطة المحاور الرئيسية التالية:

- **التعليم والتدريب والتشغيل،** ويستهدف الارتقاء بالمستوى التعليمي للعمانيين وتجسير الفجوة بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل من خلال التأهيل والتدريب المستمر ، **وذلك في اطار " الإستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠ م. " ، وكذلك تطوير استراتجيات التشغيل .**

- **الاستثمار في البشر** والذى يعنى بتطوير منظومة الرعاية الصحية مع التركيز على تحسين جودة الخدمات الصحية وتطوير سياسة الاسكان بما يتيح توفير المسكن اللائق للشباب العماني واستخدام أساليب ذات كفاءة عالية لتحقيق ذلك، وتطوير سياسة المواصلات من خلال الاهتمام بتوفير وسائل النقل العام ، وتطوير الخدمات المجتمعية من خلال تطوير

الأسواق ووسائل الترفيه والمنتزهات والنوادي، وعلى أن تتضمن استراتيجيات محافظات السلطنة الجوانب المتعلقة بالخدمات المجتمعية.

- **الحماية الاجتماعية،** ويستهدف هذا المحور تطوير التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد من خلال توحيد نظم معاملات هذه الصناديق ورفع كفاءتها بهدف تحقيق الإستدامة المالية ، كذلك تطوير شبكة الحماية الاجتماعية من خلال رفع كفاءة نظام الضمان الاجتماعي و استهداف المناطق الأقل نمواً وتحسين التكافل الاجتماعي من خلال إعادة توجيه برامج التكافل الاجتماعي لتلبية احتياجات الفئات الاقل دخلا.

٦. تعزيز الدور المحوري للشباب:

نظراً لأن الشباب هم أداة التنمية وغايتها، فإن الخطة تسعى إلى إدماجهم في كافة برامجها ومشاريعها، مع التركيز على ما يلي:

- وضع خطة وطنية للقوى العاملة لسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل مع التركيز على القطاعات الداعمة لعملية التنويع الاقتصادي.

- مراجعة المستويات المحددة والمستهدفة للتعمين في القطاعات المختلفة بما يتوائم مع احتياجات القطاعات المحددة للتنويع الاقتصادي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- إضافة مراكز الشباب كعنصر رئيسي في عملية التخطيط الحضري.
- وضع برامج جديدة للإرشاد الاجتماعي وبرامج تعليم الشباب تتعلق ببعض الأمور كالزواج والأبوة، والصحة النفسية.

- اشراك الشباب في برامج محاكاة للمنظمات العالمية مثل نموذج الأمم المتحدة ونموذج جامعة الدول العربية يشارك فيها الشباب لتعميق الفهم والادراك للقضايا السياسية والاقتصادية الرئيسية واقتراح الحلول المناسبة .

- ربط الشباب العماني بالمنظمات العالمية ،التي تعمل على مشاركة الشباب من مختلف العالم لتبادل الأفكار وتنمية المواهب والقدرة على القيادة من خلال المؤتمرات والمنافسة والتعاون .

٧. تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية

في اطار الإستراتجية الوطنية للتنمية العمرانية طويلة الأجل ، والتركيز على هدف التنمية المتوازنة بين المحافظات، فإن ملامح سياسات التنمية العمرانية في خطة التنمية الخمسية التاسعة تتمثل في الآتي:

- اعتماد سياسة عمرانية تراعي الزيادة في السكان واحتياجاتهم من الخدمات.
- تعزيز اللامركزية.

- إجـراء دراسـات وافيـة لتحديـد مـوارد كل محافظـة ومزاياهـا التنافسـية ومقوماتهـا التنمويـة الأخـرى وأوضاعهـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة.

- إعـداد خطـط تنموية مدروسـة لـكل محافظة وبمشـاركة أبناء هـذه المناطق والقطـاع الخـاص والمجتمـع المدني بها.

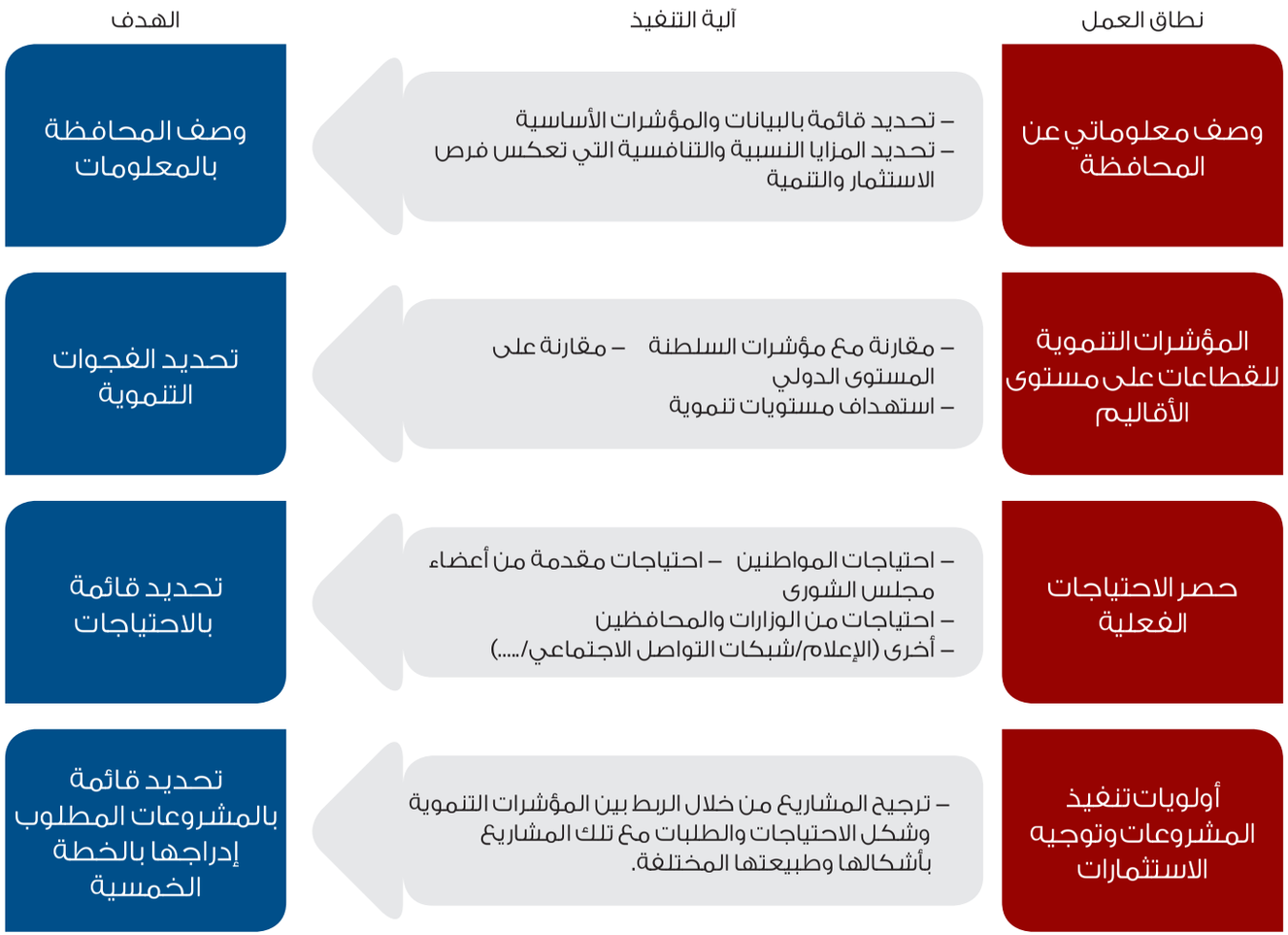
- المزيد من التحفيز للقطاع الخاص للاستثمار في المناطق الأقل نموا.

- تكثيـف الاسـتثمارات الحكوميـة الموجهـة للمناطـق الأقـل نمـوا وتوفيـر الخدمـات الأساسـية بهـذه المناطـق.

٨. تنمية المحافظات والمجتمعات المحلية:

تولـي خطـة التنميـة الخمسـية التاسـعة اهتمامـا خاصـا بتنميـة المحافظـات، بهـدف تحقيـق نمو متـوازن لثمار التنميـة على المواطنيـن في مختلف أرجـاء البلاد ، وتعزيـزا لهـذا التوجـه فإنـه سـيتم التركيـز بمنظـور أكثـر شـمولا خـلال الخطـة علـى الارتقـاء بمختلـف المحافظـات وتحقيـق مسـتويات متقاربـة فيمـا بينهـا في مجـالات التعليـم ، الصحـة ، الخدمـات الاجتماعيـة، ايجـاد فـرص العمـل وتطويـر البنيـة التحتيـة وخدمـات المرافـق العامـة. وسـتعتمد خطـة التنميـة الخمسـية التاسـعة منهجيـة تسـتند علـى وصـف معلوماتي واحتياجـات ومتطلبـات التنمية الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئيـة والعمرانيـة فـي كل محافظـة، بحيـث تضـع هـذه الخطـة صـورة عـن الوضـع فـي كل محافظـة وأولوياتهـا بمـا يمكـن مـن اعـداد وتطويـر برنامـج تنمـوي واسـتثماري يتسـق مـع هـذه الأولويـات.

شكل (١٢)
آلية اختيار وتنفيذ المشروعات التنموية على مستوى المحافظات



٩. تفعيل وإثراء الحياة الثقافية وتعزيز دور المواطنة والهوية

- الاستمرار في برامج ترميم الحصون والقلاع والمباني التاريخية والمساجد الأثرية المنتشرة في مختلف محافظات السلطنة، واستكمال حصر وتوثيق المباني والمعالم التاريخية والمواقع الأثرية بالتعاون مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي المحلية والاقليمية والدولية .
- البدء ببرنامج حماية المواقع التاريخية والاثرية وايجاد الأليات المناسبة لمنع التداخل العمراني مع هذه المواقع، ووضع اللوائح والأنظمة الكفيلة لحماية التراث العمراني الوطني.

- العمل على تنفيذ مشروعات المتاحف الجديدة المتمثلة في مشروع متحف عمان عبر الزمان، متحف التاريخ الطبيعي، مشروع متحف التاريخ البحري، مشروع متحف مدحاء، و مشروع متحف الفنون التشكيلية والموسيقية، و تطوير المتاحف القائمة وتحديثها بما يتلائم مع التطور الحديث عالمياً في منظومة المتاحف .
- تشكيل فرق وطنية في الموسيقى والفنون الشعبية والمسرح وإنشاء المرافق اللازمة لها.
- تنفيذ برامج لدعم الادباء والفنانين العمانيين والفرق الفنية الأهلية للنهوض بالإنتاج الأدبي والفني لدعم الصناعات الثقافية الوطنية .
- إنشاء و تطوير وتأهيل المكتبات العامة ودعم المكتبات الأهلية لتمكينها من تقديم خدماتها المعرفية .
- إقامة المعارض والمهرجانات الثقافية المحلية والاقليمية والدولية

للمساهمة في التواصل الثقافي بين السلطنة ودول العالم .

- تنفيذ برامج توجه نحو تعزيز دور المواطنة والهوية.

١٠. تعزيز الاستدامة البيئية و مواجهة المخاطر الطبيعية

- مراجعة وتحديث وتنفيذ الخطط والبرامج المتوفرة حالياً مثل التنوع الحيوي، حماية الحياة البحرية، حماية الأراضي الصالحة للزراعة والاستراتيجية الوطنية للحفاظ على البيئة وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية ذات العلاقة.
- وضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات في مجالات أخرى لم يتم تطويرها كالاستراتيجية الوطنية لإدارة وتحسين المحميات واستراتيجية كفاءة استخدام الطاقة والمياه.
- رفع كفاءة استخدام الطاقة والمرافق في مجالات الصناعة بصورة خاصة وتنفيذ برامج توعية بالتركيز على كفاءة استخدام الطاقة والمياه في المجتمع بصورة عامة .
- التوسع في استخدام الطاقة المتجددة .
- إدخال معايير الكفاءة في المنشآت والأجهزة الجديدة .
- دراسة إمكانية توليد الطاقة من خلال مصادر الطاقة البديلة الأخرى (الفحم النظيف، الوقود الحيوي) .
- إنشاء محطات تحلية جديدة أكثر كفاءة لزيادة كمية المياه المحلاة .
- إطلاق حملة لنشر الوعي البيئي تستهدف جميع شرائح المجتمع وصناع القرار .

- دعم وتطوير مجموعة حوافز للإنتاج النظيف للحد من الانبعاثات الغازية .
- إعداد سياسات وبروتوكولات وطنية للتفاعل مع حالات الطوارئ والأزمات .
- إعداد وتحديث ومتابعة خطة إدارة الكوارث الوطنية .
- التعاون والتنسيق مع الجهات الاقليمية للحد من الآثار المترتبة من الكوارث والتأهب لحالات الطوارئ .
- وضع استراتيجية اتصال وطنية فعالة والتعاون مع وسائل الإعلام لزيادة الوعي بالمخاطر وتدابير التأهب للتقليل من آثار الكوارث الطبيعية والاستجابة لحالات الطوارئ .
- اعطاء المشاريع الموجهة نحو تقليل آثار الأنواء المناخية والفيضانات الأولوية ووضع خطط تنفيذ لهذه المشاريع من قبل جهات الاختصاص .

11. تطوير الاداء الحكومي

- رفع الكفاءة عن طريق الحد من تضخم الجهاز الإداري للدولة وتحقيق المزيد من المرونة وتطوير الاداء .
- الإسراع في تنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية .
- وضع استراتيجية وطنية متكاملة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وتحديد الجهة المسؤولة عن كل قطاع مع اعطائها الصلاحيات اللازمة للتنفيذ بالتنسيق مع الأطراف الأخرى ذات العلاقة .
- تنفيذ المبادئ والأطر الجديدة المقترحة لتوزيع مخصصات الميزانية الحكومية بما يتلائم مع الأهداف الاستراتيجية .
- تحديث نظم ادارة الموارد البشرية وزيادة كفاءتها وتوزيعها .

- التنسيق بين المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وكافة الاطراف ذات العلاقة من أجل تطوير وتحديث البيانات الاحصائية وتوفير البيانات غير المتوفرة حاليا والقضاء على التضارب في البيانات .
- تفعيل وحدة متابعة وتقييم الاداء المرتبط بالخطط التنموية مع الجهات الحكومية ووضع معايير للخدمات المقدمة والإعلام عنها بحيث تقوم الوزارات والوحدات الحكومية بمتابعة التنفيذ ورصد النتائج وفقاً للمعايير ونشرها بشكل دوري .
- دعم القدرات في المجلس الأعلى للتخطيط ووزارة المالية وتوفير التخصصات الضرورية كالتخطيط المالي، الاقتصاد الكلي وتنفيذ برامج تدريب تخصصية .
- مراجعة وإعادة النظر في السياسات واللوائح القطاعية وتحديثها وإدخال التعديلات الضرورية من أجل ضمان اتساقها وشموليتها .

وللوصول إلى تحقيق أهداف الخطة ، فقد تم تقدير المستهدفات المالية والاقتصادية في ضوء المعطيات المحلية والدولية على الوجه التالي :

شكل (١٣)
المستهدفات المالية و الاقتصادية الرئيسية التي تتضمنها الخطة

- تحقيق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي في حدود **(٣٪)** سنويا خلال فترة الخطة.
- زيادة معدل الاستثمار ليصل الى **(٢٨٪)** من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية الخطة والعمل على استخدام الموارد المتاحة بفعالية وكفاءة عالية .
- توفير فرص العمل الكافية في القطاعين العام والخاص للداخلين لسوق العمل خلال فترة الخطة مع ضرورة العمل على تغيير هيكل المهارات المستهدفة بعيداً عن المستويات الدنيا من المهارة.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية لتصل متوسط نسبتها الى **(٥٢ ٪)** خلال فترة الخطة.
- إعطاء الاولوية وضخ استثمارات كافية لتنمية القطاعات الواعدة التي تمتلك السلطنة فيها ميزة نسبية وهي **الصناعة التحويلية، الخدمات اللوجستية والنقل، السياحة، الثروة السمكية، والتعدين**، مع العمل على زيادة انتاجية هذه القطاعات وصادراتها.
- إعادة هيكلة المالية العامة بما يؤدي إلى زيادة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام .
- يستهدف الإطار المالي للخطة تحقيق عجز للموازنة العامة للدولة ووضع سقف للدين العام في أقل الحدود الممكنة وبما لا يضر بمسار الاقتصاد الوطني، مع استهداف معدلات مناسبة للإنفاق الاستثماري

خامساً: من التخطيط إلى التنفيذ

إن وضع آليات قادرة على تنفيذ الخطط التنموية تعتبر الضامن الأساسي لتحقيق اهداف هذه الخطط على أرض الواقع، ويستلزم ذلك العمل من خلال مسارين: تطوير وتحديث تشريعي ومؤسسي وتوفير نظام معلومات دقيق وشامل يعتمد على مؤشرات تنموية محددة بدقة قابلة للقياس لمتابعة وتقييم كفاءة وفاعلية التنفيذ .

وفي هذا الإطار تركز الخطة الخمسية التاسعة على وضع استراتيجية للتنفيذ تشتمل على المكونات التالية :

١. تطوير آلية لتحقيق كفاءة التنفيذ و الأداء:

إن نجاح السياسات ,والبرامج والخطط المقترحة رهن بتصميم وتنفيذ استراتيجية محكمة لوضعها موضع التنفيذ على أرض الواقع ، ولذلك فإن المستهدف هو تقديم خطة تفصيلية تنعكس في شكل مصفوفة تقدم إطار عملي لتنفيذ السياسات والبرامج المقترحة، تشمل على السياسات والأهداف ، التطوير المؤسسي المطلوب ، تحديد الجهات القائمة على التنفيذ ، مؤشرات قياس الأداء سواء كانت هذه المؤشرات كمية أو كيفية، واخيراً تحديد الإطار الزمني اللازم لتنفيذ هذه السياسات والبرامج.

وتحقيقاً لذلك فقد شرعت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط بتطوير آلية لتنفيذ الخطة، وذلك بالاسترشاد بالتجارب الناجحة «برنامج تنفيذ» لكي تصمم وتنفذ نظام للمتابعة والتقييم للخطط والإجراءات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية ، مع متابعة التنفيذ مع الوزارات والهيئات المعنية ، وتحديد أوجه الدعم التي تحتاجها هذه الوحدات لتحقيق أهداف برنامج التحول الاقتصادي ، ومساعدة القطاع الخاص على تجاوز العقبات التي

تعترض الاستثمار، وإعطاء التوجيهات للجهات الحكومية بالعمل على إزالة هذه المعوقات. ومع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بالسلطنة، فقد بدأت الأمانة العامة باتخاذ الخطوات التالية:

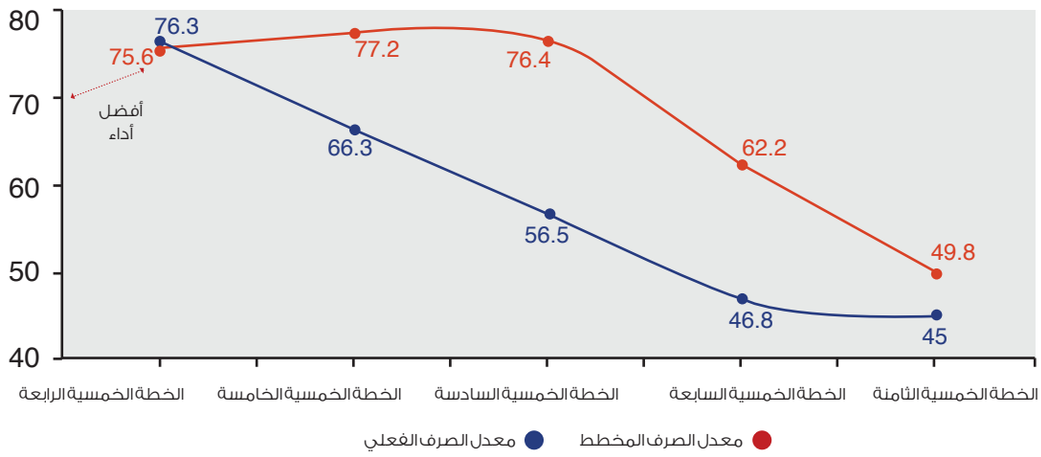
- استحداث برنامج تنفيذ الخطة (تنفيذ) لكي يكون الوحدة المسئولة عن متابعة تنفيذ برنامج تعزيز التنويع الإقتصادي مع الأطراف الفاعلة في الحكومة والقطاع الخاص.
- البدء في تنفيذ المشاورات الخاصة بالتنفيذ وذلك بالتركيز على ثلاث قطاعات (الصناعة، السياحة، النقل والخدمات اللوجستية، بالإضافة إلي الممكنات من خلال قطاعي التمويل وسوق العمل) من خلال ورش عمل (Laboratories) تجمع الأطراف الفاعلة في كل قطاع، وتستهدف الخروج بخطط توافقية يمكن تنفيذها في كل قطاع، مع تحديد دقيق للأهداف ومتطلبات التنفيذ والبعد الزمني والجهات المسئولة عن التنفيذ، مع وضع خطة لمتابعة التنفيذ من خلال تقارير دورية تستهدف تحديد معوقات التنفيذ وطرق التغلب عليها.

٢. الخطة الدوارة والموازنة الصفرية:

نظراً للتطورات السريعة في الاقتصاد العالمي وانعكاستها على الاقتصاد الوطني فقد تم انتهاج مفهوم وآليات الخطة الدوارة (Rolling Plan) والتي تقتضي مراجعة مشاريع الخطة سنوياً بهدف التأكد من كفاءة وفاعلية التنفيذ والاستجابة للتحولات الطارئة، مع مراعاة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كذلك تم اعتماد مبدأ الموازنة الصفرية (Zero Budgeting) وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية وخاصة وزارة المالية. ويستهدف ذلك تجنب الظاهرة التي لازمت التنفيذ في بعض الخطط السابقة وهى تراجع معدلات التنفيذ عن المعدلات المخططة وتراكم الاعتمادات المالية المرحلة من خطة إلى أخرى.

شكل (١٤)
تطور معدلات الصرف الفعلي والمخطط خلال الخطط الخمسية



٣. ارساء قواعد حاكمة للبرنامج الانمائي كمحرك للنمو

يقوم البرنامج الانمائي للقطاع العام بدور محوري كمحرك للنمو في الاقتصاد الوطني بصفة عامه ، وكمحفز لجذب استثمارات القطاع الخاص الوطني والإقليمي والأجنبي ، وفي ضوء ضخامة حجم المبالغ المرحلة من خطة التنمية الخمسية الثامنة والمقدرة بنحو (٨,٥ مليار ريال عماني) بالإضافة إلى مخصصات المشاريع الجديدة لخطة التنمية الخمسية التاسعة ، وبناءً على الدراسة التي أعدت عن أسباب تدني مستوى التنفيذ للمشاريع المعتمدة للوزارات والجهات الحكومية المختلفة والتقدير الحالي للطاقة الاستيعابية للاقتصاد العماني وقدرة تلك الجهات على التنفيذ، فقد تم تطبيق آلية جديدة لتحديد الاعتمادات المخصصة للخطة الخمسية التاسعة وفق التصور التالي:

- جميع المشاريع الاستراتيجية والمشاريع التي تم التعاقد عليها والتي تم ترحيلها من خطط التنمية السابقة يتم الالتزام بها وتضمينها في خطة التنمية الخمسية التاسعة، مع إعطاء الجهات الحكومية فترة زمنية محددة لتنفيذ المشاريع المرحلة.
- بالنسبة للمشاريع التي لم تبدأ بعد (سواء كانت مرحلة من خطط التنمية السابقة ولم يتم التعاقد عليها أو المشاريع الجديدة المقترحة لخطة التنمية التاسعة)، فإنه سيتم تطبيق آلية جديدة في اعتماد مخصصاتها على النمو التالي:
- استبعاد المشاريع ذات الطبيعة الجارية.
- إعطاء الأولوية للمشاريع التي صدرت فيها أوامر سامية والموافقات السابقة والمشاريع التي تحافظ على الأصول الحكومية القائمة والنمو الطبيعي للوزارات.
- تحديد مستوى الأولوية لباقي المشاريع على أساس العائد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومواءمتها لأهداف خطة التنمية.
- يتم تحديد العائد الاقتصادي بناء على مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل والمساهمة في التنويع الاقتصادي مع إيلاء أولوية للبرامج المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية الواعدة والرئيسية.
- يتم تحديد العائد الاجتماعي بناء على مدى مساهمة تلك المشاريع في التنمية البشرية وبناء الكفاءات الوطنية للشباب وتوفير الاحتياجات الاجتماعية لجميع المواطنين وتطوير الخدمات وتوسيع نطاق الخدمة الحكومية الالكترونية.
- يتم تحديد البعد البيئي بناء على قدرة تلك المشاريع في المحافظة على البيئة والحد من آثار الكوارث الطبيعية والفيضانات.

شكل (١٥)
إطار آلية توزيع الاعتمادات الإنمائية

المشاريع من خطة التنمية السابقة (الثامنة)		المشاريع المقدمة لخطة التنمية الخمسية التاسعة
المشاريع الاستراتيجية	المشاريع التي تم الالتزام عليها	المشاريع التي لم يتم الالتزام عليها	المشاريع الجديدة
		• استبعاد المشاريع ذات الطبيعة الجارية • إعطاء أولية للمشاريع التي صدر فيها أوامر سامية وموافقة والمشاريع التي تحافظ على الأصول الحكومية • إعطاء أولية للمشاريع التي تتماشى مع سياسات وبرامج الخطة التنموية التاسعة • تحديد مستوى الأولوية للمشروع على أساس الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومواءمته لأهداف خطة التنمية:	

أهمية المعايير	اقتصادي	اجتماعي	بيئي
معايير أولية	مساهمة القطاع في الناتج المحلي خلق فرص عمل المساهمة في التنمية الاقتصادية ارتباطها بالقطاعات الاقتصادية المحركة والرئيسية	التنمية البشرية وبناء القدرات الوطنية للشباب توفير الاحتياجات الوطنية لجميع المواطنين	المحافظة على البيئة
معايير ثانوية		تطوير الخدمة وتوسيع نطاق الخدمة الحكومية الالكترونية	الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والفيضانات
أولوية مرتفعة غير مجدية اقتصادياً	أولوية مرتفعة مجدية اقتصادياً	أولوية متوسطة	أولوية منخفضة

تمويل حكومي | تمويل قطاع الخاص | يتم تمويلها في حالة وجود فائض | يتم استبعادها

التأكد من مواءمة المشاريع مع أهداف التنمية المتوازنة و القطاعات الرئيسية والمحافظات

ووفقاً للمنهجية والأليه المقترحة في اعتماد المشاريع الإنمائية الجديدة للوزارات المدنية والجهات الحكومية المختلفة ، فلن يتم اعتماد المشاريع في النظام المالي الموحد الا بعد مراجعة المشاريع المقترحة وفقاً للآلية الجديدة و بعد انتهاء الوزارات والجهات الحكومية المختلفة من طرح مناقصات مشاريعها ومعرفة التكلفة الفعلية لها ، بمعنى أن يتم الاعتماد وفقاً للتكاليف الفعلية وذلك تفاديا لاعتماد أية مبالغ إضافية مع وضع سقوف محددة للصرف على المشاريع بما يتناسب مع مقدرة هذه الجهات على التنفيذ، مع التأكيد على أن تقوم الوزارات والجهات الحكومية المختلفة في العامين الأوليين للخطة بالانتهاء من تنفيذ المشاريع المرحلة من خطة التنمية الخمسية الثامنة خاصة المشاريع الاستراتيجية منها. إن كل ذلك يتماشى مع التوجه نحو اتباع نهج الميزانية الصفرية لجميع بنود الصرف، بحيث لا يمكن لأي جهة حكومية أن تلتزم بمبالغ أعلى مما تم اعتماده لها بالبرنامج الإنمائي.

وفي إطار تحديد أولويات تنفيذ المشاريع يقوم المجلس الأعلى للتخطيط بمراجعة دورية للمشروعات التي هي قيد الدراسة والتحليل من قبل مجلس المناقصات لتحديد ما يمكن اسناده منها وتلك التي يمكن اخضاعها لمزيد من الدراسات الفنية أو تأجيل تنفيذها بالتنسيق مع كل من وزارة المالية ومجلس المناقصات.

٤. **اجـراء تقييـم لمنتصـف الخطـة الخمسـية التاسـعةً :** أسـوة بمـا تـم فـي إطـار خطـة التنميـة الثامنـة (٢٠١٠–٢٠١٥ م.) فسـوف يتـم اجـراء تقييـم لمنتصـف فتـرة الخطـة الخمسـية التاسـعة فـي ٢٠١٨م. يهـدف إلـى مراجعـة التقديـرات التـي بنيـت الخطـة علـى اساسـها إذا كانـت هنـاك ضـرورة لذلـك، فـي ضـوء المتغيـرات المحليـة والاقليميـة والعالميـة.

٥. **المتابعــة والتقييــم:** تشـير التجـارب الدوليـة إلـى أن سـلامة تنفيـذ السياسـات العامـة يتوقـف إلـى حـد بعيـد علـى وجـود نظـم مسـتقرة للمتابعـة والتقييـم، وكذلـك مؤشـرات رقميـة لقيـاس الأداء(KPIs). كـذلـك فـإن المتابعـة والتقييـم هـو شـرط ضـروري لاسـتخلاص الـدروس المسـتفادة مـن تنفيـذ السياسـات والخطـط والبرامـج بهـدف تعديـل مسـارها فـي المسـتقبل.
وفـي هـذا الإطـار ، فقـد تـم اسـتحداث آليـات بالأمانـة العامـة للمجلـس الأعلـى للتخطيـط (برنامـج تنفيـذ) ووحـدة المتابعة والتقييـم لكي تتولى عمليـة متابعة تنفيـذ الخطـة الخمسـية التاسـعة وبرامـج التنويـع الإقتصـادي مـع الـوزارات والمؤسسـات المختصـة وفقـاً للسياسـات والبرامـج التـي سـيتم اعتمادهـا فـي إطـار الخطـة مـع اسـتخدام المؤشـرات القياسـية التـي سـيتم وضعهـا لقيـاس مـدى تقـدم التنفيـذ.
كمـا اعتمـد مبـدأ الخطـة الـدوارة ، وذلـك بتعديـل الأهـداف وفقـا للمتغيـرات المحليـة والإقليميـة والدوليـة، ومراجعـة مشـاريع الخطـة سـنويا مـع مراعـاة

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما سيتم متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية للخطة الخمسية التاسعة بعد إقرارها بالتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية المعنية بالتنفيذ. واجراء تقييم للخطة في منتصف الفترة عام ٢٠١٨م.

٦. **تطوير استراتيجية وطنية للمعلومات** :البناء على ما يقوم به المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لإنشاء « نظام إدارة الموارد المعلوماتية (Information Resources Management, IRM) والذي يستهدف المحافظة على البناء التراكمي للبيانات المدققة بأعماق تاريخية مناسبة ومحدثة ومتاحة وضمان الحفظ والاسترجاع واستمرار التحديث لخدمة عمليات التحليل ومراحل التخطيط المختلفة. ويتم ذلك عن طريق: إدارة عملية تدفق البيانات من الجهات المختلفة وتدقيقها مع مصادرها سواء من المصادر المحلية أو من قواعد البيانات الدولية، من خلال توفير منظومة لإدارة وتوثيق البيانات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية على مستوى السلطنة.

٧. **مراجعة الإطار التشريعي** واعادة النظر في النظم واللوائح القطاعية وتحديثها وادخال التعديلات الضرورية من أجل ضمان إتساقها وشموليتها، ويأتي في مقدمة ذلك القوانين والإجراءات المؤثرة في بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار.

سادسا: خاتمة

تمثل خطة التنمية الخمسية التاسعة حلقة من حلقات مسيرة التخطيط الممتدة طوال عهد النهضة المباركة، ولقد تزامنت هذه الخطة مع ظروف استثنائية كان من أهمها التقلبات الحادة في سعر النفط وانعكاس ذلك على معوقات التنمية في السلطنة، وإن هذه الخطة تمثل استجابة شاملة للتحديات التي تفرضها التغيرات الدولية والإقليمية ، ومن هنا فإن السمة الأساسية للخطة هو إعطاء هدف التنويع الاقتصادي محتوى واقعيا. وكذلك رسم خارطة طريق لتنفيذ الخطة بمساهمة كافة الأطراف الفاعلة، واضعين نصب أعيننا رفاه المواطن العماني الذي هو أداة التنمية وهدفها.

مرفق(١)

المرسوم السلطاني رقم ١/ ٢٠١٦
باعتماد خطة التنمية الخمسية التاسعة
٢٠١٦ - ٢٠٢٠م

الجريدة الرسمية العدد (١١٣٠)

مرســـوم ســـلطاني

رقـــم ١ /٢٠١٦

باعتمـاد خطـة التنميـة الخمسيـة التاسعـة ٢٠١٦م - ٢٠٢٠م

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،

وعلى قانون التنمية الاقتصادية لسنة ١٩٧٥م ،

وعلى المرسوم السلطاني رقم ١ /٨٠ بإنشاء صندوق الاحتياطي العام للدولة ،

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٣٠/ ٢٠١٢ بإنشاء المجلس الأعلى للتخطيط وإصدار نظامه ،

وحرصا على إرساء الدعائم الأساسية لاستدامة التنمية من خلال مواصلة العمل التنموي في إطار استراتيجية التنمية طويلة المدى ١٩٩٦م - ٢٠٢٠م ،

ورغبة في دعم برامج التنمية لتحقيق معدلات نمو حقيقية للناتج المحلي الإجمالي ، تحافظ على المستوى المعيشي للمواطن ، وتوفر فرص عمل منتجة ومجزية وخاصة للشباب ،

وتأكيدا على ضرورة إيلاء أهمية كبرى للتنمية الاجتماعية في جوانبها المتعلقة بمعيشة المواطن وتنمية الموارد البشرية ورفع الكفاءة الإنتاجية ،

وتعزيزا لدور القطاع الخاص في مسيرة التنمية ، وتطويرا لمشاركته في برامجها ، وما يتطلبه ذلك من ضرورة الارتقاء بالقدرة التنافسية ، وخلق المناخ الجاذب للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وتسريع وتيرة التنويع الاقتصادي ،

وإيمانا بإيلاء اهتمام خاص بالبعد الإقليمي للتنمية ، بهدف تحقيق نمو وتوزيع متوازن لنتائج التنمية على المواطنين في مختلف محافظات السلطنة ،

وبعد العرض على مجلس عمان ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

الجريدة الرسمية العدد (١١٣٠)

رسمنـا بمـا هـو آت

المـادة الأولـــى

تعتمـد خطـة التنميـة الخمسية التاسعـة ٢٠١٦م - ٢٠٢٠م الموضحـة أهدافها فـي الملحـق رقم (١) المرفق .

المـادة الثانيـــة

تنفـذ خطـة التنميـة الخمسيـة التاسعة بمراعـاة المرتكـزات الأساسيـة لإطارهـا المالـي الواردة في الملحق رقم (٢) المرفق .

المـادة الثالثـــة

على الأمانـة العامـة للمجلس الأعلى للتخطيط نشر تفاصيل خطة التنميـة الخمسية التاسعة في تقارير خاصة تصدر لهذا الغرض .

المـادة الرابعـــة

علـى جميـع الـوزارات والجهـات الحكوميـة تنفيـذ خطـة التنميـة الخمسيـة التاسعـة دون إخـلال بأحكام القوانـين والنظم المعمول بهـا .

المـادة الخامسـة

تعتمد المشاريع الجديدة في الخطة الخمسية التاسعة ٢٠١٦م - ٢٠٢٠م وفقا للمنهجية الواردة في الملحق رقم (٣) المرفق .

المـادة السادسـة

يقوم المجلس الأعلى للتخطيط بإجراء تقييم دوري للخطة الخمسية التاسعة في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية .

المادة السابعة

يتولى المجلس الأعلى للتخطيط إعداد خطة تنفيذية للخطة الخمسية التاسعة ، وتلتزم كافة الجهات الحكومية المعنية بتطبيقها ، وذلك بعد إقرارها من مجلس الوزراء .

المادة الثامنة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من الأول من يناير ٢٠١٦م .

صدر في : ٢٠ من ربيع الأول سنة ١٤٣٧هـ

الموافق : ١ من يناير سنة ٢٠١٦م

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

الملحـــق رقـــم (١)

بشـــأن أهـــداف خطـــة

التنميـــة الخمسيـــة التاسعـــة ٢٠١٦م - ٢٠٢٠م

أولا : استدامة واستقرار الاقتصاد الكلي بما يضمن سلامة الأوضاع الاقتصادية ويعزز من ثقة المستثمرين - أفرادا ومؤسسات - في قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الآتية :

١ - تحقيق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن (٣٪) خلال فترة الخطة ، بما ينعكس إيجابا على مستوى معيشة المواطنين .

٢ - تنويع مصادر النمو بما يسهم في التقليل من اعتماد الاقتصاد الوطني على مصدر وحيد وهو النفط ، وذلك بتطوير القطاعات الواعدة الأخرى بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ، والموقع الجغرافي المتميز للسلطنة ، والبنية الأساسية القائمة .

٣ - ضمان الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحقيق تساوق بين السياسات المالية والنقدية ، والسيطرة على الاختلالات الاقتصادية الرئيسية وأهمها : عجز الموازنة العامة ، وعجز ميزان المدفوعات في ضوء التقلبات في أسواق النفط العالمية ، والحفاظ على معدلات مناسبة للتضخم .

٤ - تحقيق التنمية المستدامة في إطار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م .

ثانيا : تعزيز التنويع الاقتصادي ، من خلال التوسع الرأسي في الأنشطة المعتمدة على النفط ، والتوسع الأفقي بتنمية القطاعات الواعدة مثل : الصناعة التحويلية ، والنقل والخدمات اللوجستية ، والسياحة ، والثروة السمكية ، والتعدين ، وتدريب القوى العاملة الوطنية بما يعزز من قدرتها التنافسية وإعطاء الأولوية في ضخ مزيد من الاستثمارات الكافية لتنمية هذه القطاعات بهدف زيادة إنتاجيتها وصادراتها .

ثالثا : توفير فرص عمل منتجة ومجزية للمواطنين ، ورفع قدراتهم ومهاراتهم بما يسهم في استيعابهم من قبل القطاع الخاص ، مع اعتماد نهج متكامل لإدماج الشباب في سوق العمل وخاصة في القطاعات الواعدة ، وتطوير كفاءة الأداء في الوظائف الحكومية .

رابعا : تعزيز دور القطاع الخاص ، وذلك باتخاذ التدابير والسياسات التي تؤهل هذا القطاع للقيام بدور رائد في دفع معدلات نمو الاقتصاد الوطني والتشغيل ، من خلال اتباع حزمة من السياسات والبرامج من أبرزها :

١ - مواصلة تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال ، والارتقاء بترتيب السلطنة في المؤشرات الدولية .

٢ - تعزيز برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وبصفة خاصة في المشاريع الكبرى ، والمشاريع ذات العائد الاقتصادي .

٣ - تفعيل برنامج التخصيص .

٤ - تفعيل البرامج الهادفة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

خامسا : التركيز على البعد الاجتماعي في التنمية ، من خلال توفير المزيد من الخدمات الاجتماعية للمواطنين مع إعطاء الأولوية عند تخصيص الإنفاق الحكومي لتطوير التعليم والتدريب ، وبناء الكفاءات الوطنية ، والارتقاء بمستوى جودة الخدمات الصحية ، وتوفير السكن المناسب ، وتطوير النقل العام ، مع إيلاء اهتمام خاص بالشباب .

سادسا : الاهتمام بتنمية المحافظات ، سعيا لاستفادة جميع فئات المجتمع في مختلف المحافظات من نتائج التنمية ، وذلك من خلال اعتماد سياسة عمرانية تراعي الزيادة في السكان واحتياجاتهم من الخدمات ، وكذلك اعتماد منهجية تستند

على وصف معلوماتي لاحتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية في كل محافظة وتحديد الفجوات التنموية بها ، ومن ثم وضع خطط لها بمشاركة مجتمعية واسعة .

سابعا : تطوير البحث العلمي والابتكار ، وذلك عن طريق تفعيل استراتيجية البحث العلمي ، والاستراتيجية الوطنية للابتكار التي تقوم على جعل الابتكار جزءا من المناهج الدراسية ، واستقدام التكنولوجيا الحديثة في المشروعات الجديدة وخاصة في قطاعات التنويع الاقتصادي ، والعمل على إقامة البنية المؤسسية التي تضمن استمرارية التقدم العلمي والابتكار .

ثامنا : تعزيز الاستدامة البيئية ومواجهة المخاطر الطبيعية ، وذلك من خلال مراجعة وتحديث وتنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالحفاظ على البيئة ، وتنمية الموارد المائية ، والتوسع في استخدام الطاقة المتجددة وتعزيز آلية متابعة إدارة الكوارث الطبيعية ، مع الاهتمام بنشر الوعي البيئي بين جميع شرائح المجتمع .

تاسعا : تفعيل وإثراء الحياة الثقافية ، وتعزيز دور المواطنة والهوية .

عاشرا : تطوير الأداء الحكومي وتعزيز اللامركزية ، وتنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية .

الملحـــق رقـــم (٢)

بشـأن المرتكـزات الأساسيـة للإطـار المالـي

لخطـة التنميـة الخمسيـة التاسعـة ٢٠١٦م - ٢٠٢٠م

١ - تحقيق الاستدامة المالية مع مراعاة البعد الاجتماعي ، وذلك من خلال اتباع سياسة مالية داعمة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرجوة .

٢ - مراعاة التوازن بين مختلف محافظات السلطنة عند توزيع المخصصات المالية .

٣ - العمل على تطبيق سياسات مالية لتحفيز القطاع الخاص على النمو ، مع الحفاظ على التوازن بين مستويات الأجور في القطاعين الحكومي والخاص ، بما يسهم في جعل القطاع الخاص الخيار المفضل للشباب العماني .

٤ - العمل على زيادة الإيرادات غير النفطية سواء من خلال استهداف موارد جديدة أو تحقيق المزيد من الكفاءة في النظام الضريبي .

٥ - تحقيق مستويات للإنفاق العام قابلة للاستدامة من خلال ترشيد الإنفاق الجاري .

٦ - مراعاة الأسس والضوابط المالية ، وذلك من خلال الآتي :

أ - في ظل محدودية الموارد المالية الناجمة عن الانخفاض في أسعار النفط العالمية ، يستهدف الإطار المالي للخطة تحقيق عجز للموازنة العامة للدولة ووضع سقف للدين العام في أقل الحدود الممكنة وبما لا يضر بمسار الاقتصاد الوطني ، مع استهداف معدلات مناسبة للإنفاق الاستثماري ، وذلك بتمويل العجز السنوي من الفوائض التي تم تحقيقها في السنوات السابقة ، وأن يمول الجزء المتبقي من خلال الاقتراض سواء من مصادر محلية أو خارجية .

ب - الالتزام بتحويل مبيعات ما يعادل (١٥٠٠٠) خمسة عشر ألف برميل يوميا من النفط الخام إلى صندوق الاحتياطي النفطي اعتبارا من السنة الثانية للخطة مع ربط قرار تحويل أي إيرادات نفطية إلى صناديق أخرى في حالة تحقيق فائض في الموازنة العامة .

ج - تطبيق نظم الحوكمة ، للتأكد من حسن استخدام الأموال العامة المحولة للشركات الحكومية ، وتحقيقها للعوائد الاقتصادية المرجوة .

د - إيجاد توازن بين زيادة الإيرادات غير النفطية ، وترشيد الإنفاق العام .

تابع : الملحـــق رقـــم (٢)

الإطـار المالـي لخطـة التنميـة الخمسيـة التاسعـة ٢٠١٦م - ٢٠٢٠م

(مليون ريال عماني)

البيـــــــان	خطة التنمية الخمسية التاسعة					الإجمالي لفتـرة الخطـة	المتوسط السنوي
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠		
متوسط الإنتاج اليومي (ألف برميل)	٩٩٠	٩٩٠	٩٩٠	٩٩٠	٩٩٠		٩٩٠
متوسط السعر (دولار أمريكي/برميل)	٤٥	٥٥	٥٥	٦٠	٦٠		٥٥
أولا : الإيـــرادات :							
١ - صافي إيرادات النفط	٤٥٦٠	٥٤٩٠	٥٤٨٠	٦٠٢٠	٦٠١٠	٢٧٥٦٠	٥٥١٢
٢ - إيرادات الغـــاز	١٥٩٠	١٦٧٥	١٨٤٠	١٩٥٠	٢٠٥٠	٩١٠٥	١٨٢١
٣ - إيـرادات جاريـــة	٢٤٠٠	٢٥٧٥	٢٩٢٠	٣٠٧٠	٣١٨٠	١٤١٤٥	٢٨٢٩
٤ - إيـرادات رأس مالية	٢٠	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	١٢٠	٢٤
٥ - استردادات رأس مالية	٣٠	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	١٧٠	٣٤
إجمالـي الإيـــرادات	**٨٦٠٠**	**٩٨٠٠**	**١٠٣٠٠**	**١١١٠٠**	**١١٣٠٠**	**٥١١٠٠**	**١٠٢٢٠**
ثانيا : الإنفـــاق العـــام :							
المصروفات الجارية :							
٦ - مصروفات الدفاع والأمن	٣٥٠٠	٣٦٠٠	٣٧٠٠	٣٨٠٠	٣٩٠٠	١٨٥٠٠	٣٧٠٠
٧ - مصروفات الوزارات المدنية	٤٦٢٠	٤٦٧٠	٤٨٢٠	٤٩٧٠	٥١٧٠	٢٤٢٥٠	٤٨٥٠
٨ - مصروفات إنتاج النفط	٣٠٠	٤٠٠	٤١٠	٤٦٠	٥٠٠	٢٠٧٠	٤١٤
٩ - مصروفات إنتاج الغـاز	١٩٠	٢٩٠	٦٠٠	٧١٥	٦٨٥	٢٤٨٠	٤٩٦
١٠ - فوائـد على القروض	٩٠	١٠٠	١١٠	١٢٠	١٣٠	٥٥٠	١١٠
جملة المصروفـات الجاريـة	**٨٧٠٠**	**٩٠٦٠**	**٩٦٤٠**	**١٠٠٦٥**	**١٠٣٨٥**	**٤٧٨٥٠**	**٩٥٧٠**

تابع الملحق رقم (٢) : الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية التاسعة ٢٠١٦م - ٢٠٢٠م

(مليون ريال عماني)

البيـــــــان	خطة التنمية الخمسية التاسعة					الإجمالي لفتـرة الخطـة	المتوسط السنوي
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠		
المصروفات الاستثمارية :							
١١- المصروفات الإنمائية للـوزارات المدنيـة	١٢٠٠	١٤٠٠	١٥٠٠	١٦٥٠	١٧٠٠	٧٤٥٠	١٤٩٠
١٢- المصروفات الإنمائية للشركات الحكومية	١٥٠	١٥٠	١٥٠	٢٠٠	٢٠٠	٨٥٠	١٧٠
١٣ - مصروفات إنتاج النفط	٧٠٠	٧٢٠	٧٥٠	٧٨٠	٧١٠	٣٦٦٠	٧٣٢
١٤ - مصروفات إنتاج الغاز	٦٠٠	٧٨٠	٧٠٠	٦١٥	٤٨٥	٣١٨٠	٦٣٦
جملة المصروفات الاستثمارية	**٢٦٥٠**	**٣٠٥٠**	**٣١٠٠**	**٣٢٤٥**	**٣٠٩٥**	**١٥١٤٠**	**٣٠٢٨**
المساهمات ونفقات أخرى :							
١٥ - الاستثمار في الشركات	١٥٠	١٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٦٠٠	١٢٠
١٦ - مصروفات الدعم	٤٠٠	٤٤٠	٤٦٠	٤٩٠	٥٢٠	٢٣١٠	٤٦٢
جملة المساهمات والنفقات الأخرى	**٥٥٠**	**٥٩٠**	**٥٦٠**	**٥٩٠**	**٦٢٠**	**٢٩١٠**	**٥٨٢**
إجمالـي الإنفـاق العـام	**١١٩٠٠**	**١٢٧٠٠**	**١٣٣٠٠**	**١٣٩٠٠**	**١٤١٠٠**	**٦٥٩٠٠**	**١٣١٨٠**
الفائض / العجز (أولا - ثانيا)	**(٣٣٠٠)**	**(٢٩٠٠)**	**(٣٠٠٠)**	**(٢٨٠٠)**	**(٢٨٠٠)**	**(١٤٨٠٠)**	**(٢٩٦٠)**
نسبة الفائض / العجز إلى الإيرادات	**(٣٨)**	**(٣٠)**	**(٢٩)**	**(٢٥)**	**(٢٥)**	**(٢٩)**	**(٢٩)**

الملحـق رقـــم (٣)

منهجيـة اعتمـاد المشاريـع الجديـدة

بالخطـــة الخمسيـــة التاسعـــة ٢٠١٦م - ٢٠٢٠م

١ - تقـوم الأمانـة العامـة للمجلس الأعلى للتخطيط بتحديـد المشاريـع ذات الأولويـة - بالتنسيق مع الجهات والوحدات الحكومية المعنية بالتنفيذ - وفقا للأهداف والمرتكزات الأساسية للإطار المالي لخطة التنمية الخمسية التاسعة .

٢ - يتـم اعتمـاد المشاريع الجديدة بعد استكمال الدراسات التفصيلية ودراسات الجدوى ، واستكمال الإجراءات القانونية والفنية للإسناد .

٣ - يتم وضع سقف محدد للصرف على المشاريع وفقـا لمراحـل التنفيـذ ، وبمـا يتناسـب مع مقدرة هذه الجهات على التنفيذ .

٤ - تعامـل المشاريـع المستمـرة من الخطـط الخمسيـة السابقـة التي لم يتـم الالتـزام بهـا بعد ، وفقا لمـا ورد في البند رقم (٢) من هذا الملحق .

٥ - تعطى المشاريع التي تم البدء فيها خلال الخطط الخمسية السابقة ، ولم يستكمل تنفيذها ، والمقترح ترحيلها أولوية التنفيذ خلال الأعوام الثلاثة الأولى من الخطة الخمسية التاسعة خاصة المشاريع الاستراتيجية الكبرى .

٦ - في حالة حدوث أي تغيـرات في مكونات المشروع بعد اعتمـاد تكلفتـه يستوجب زيـادة اعتماداته ، تقوم الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط باعتماد هذه الزيادة سواء مـن خـلال المناقلة من مشاريـع قائمـة أو اعتمـاد إضافي في حـدود الصلاحيـات التي يقررها المجلس الأعلى للتخطيط في هذا الشأن .

الخطة الخمسية

2020-2016

www.scp.gov.om

www.scp.gov.om